دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تعالج قضايا وإشكاليات راهنة

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالميّة المؤثّرة

- صادر عن:
المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

- العدد:
الرابع والعشرون

- تاريخ النشر:
تشرين الثاني ٢٠٢٠
الموافق ربيع الثاني ١٤٤٢

- القياس:
٢١*٢٩سم

- الطبعة الأولى

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز- وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر

السياسة الخليجية في حرب تموز 2006

وتداعياتها على المنطقة

فارس أبي صعب

السياسة الخليجية في حرب تموز 2006

وتداعياتها على المنطقة

تشرين الثاني 2020

ثبت المحتويات

مقدّمة 5
أولًا: مقاربات للتحليل 7

ثانيًا: خلفية الصراع 10

ثالثًا: مقدّمات الحرب الإسرائيلية على لبنان 12
3.1. مأزق التسوية وتغيُّر قواعد اللعبة الأميركية على الساحة اللبنانية 13
3.2. القرار 1559 17
3.3. الإعداد للحرب: الدور الأميركي..... 22

رابعًا: مواقف دول الخليج تجاه الحرب 27
4.1. الموقف السعودي..... 28
4.2. مواقف دول خليجية أخرى..... 30
4.3. موقف تيار الحريري وقوى 14 آذار في لبنان 31
4.4. الموقف الخليجي في جامعة الدول العربية 36
4.5. رد الفعل الإسرائيلي على بعض مواقف الدول العربية 36

خامسًا: الأداء الخليجي بعد الحرب: الدور المطلوب لمشهد مقلوب 38
5.1. لقاء عمّان..... 42
5.2. اتفاق العقبة..... 45
5.3. العلاقات الاستخبارية والأمنية والتجارية..... 46
5.3.1. على المستوى الأمني والاستخباري والعسكري 48
5.3.2. على مستوى التبادل التجاري..... 50
5.3.3. على مستوى العلاقات العامة:..... 51

سادسًا: العِبَر والخيارات..... 52

خاتمة 61

كيف يمكننا أن نهزم أحدهما هزيمة نكراء إذا لم نساعد الآخر على هزمه
دايفيد وارمرز

مقدّمة

في الثاني عشر من شهر تموز/يوليو 2006 نفّذت وحدة خاصة من مجاهدي المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان على الحدود الشمالية للأراضي الفلسطينية المحتلّة عام 1948 عملية عسكرية هدفت إلى أسر جنود إسرائيليين لتحريك عملية تبادل الأسرى، اللبنانيين والفلسطينيين والعرب، القابعين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية منذ سنين.
جاءت هذه العملية في الوقت الذي كان قطاع غزة في فلسطين قد دخل الأسبوع الثالث من حملة "أمطار الصيف" العسكرية الإسرائيلية التي بدأت بعمليات تدمير منظّمة لمعظم منشآت البنى التحتية في القطاع، شملت محطات الكهرباء والمياه والجسور والطرق ومباني بعض الوزارات، وحتى المدارس ورياض الأطفال والملاعب المستشفيات والبيوت السكنية. وقد ترافق ذلك مع حملة اعتقالات قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت قيادات فلسطينية في الضفة الغربية، شملت أكثر من مئة شخصية سياسية فلسطينية في يوم واحد، بينهم أكثر من 9 وزراء و24 نائبًا في البرلمان الفلسطيني ينتمون إلى حركة حماس، بهدف إسقاط الحكومة الفلسطينية الموالية للحركة[1]، بعدما فشلت كل الجهود الأميركية والإسرائيلية لإسقاط تلك الحكومة، عبر سياسة الحصار السياسي والاقتصادي والمالي والمعيشي التي مورست ضد الشعب الفلسطيني منذ وصول حماس إلى السلطة في شباط/فبراير 2006 عبر انتخابات تشريعية "ديمقراطية"[2] أوصلت مرشحي الحركة إلى البرلمان بالأغلبية.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تلجأ فيها المقاومة الإسلامية في لبنان إلى تنفيذ عملية عسكرية أو أمنية بهدف تخفيف الضغط عن الجبهة الفلسطينية، نظرًا إلى صعوبة الواقع الميداني وإلى ضعف الإمكانات اللوجستية لدى المقاومة الفلسطينية داخل الجزء المحتل عام 1967 من فلسطين، قياسًا على الوضع الذي تتمتع به المقاومة الإسلامية في لبنان من إمكانات، على الرغم من مجاورة ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية لبلدين عربيين هما الأردن بالنسبة إلى الضفة الغربية ومصر بالنسبة إلى قطاع غزة.

---

[1] **حرب كسر الإرادة بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي: فلسطين ولبنان 2006** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، وإسلام أون لاين. نت، 2006)، ص 15، 24، 30.

[2] على الرغم من عمليات التزوير المتمثّلة بالدعم الإعلامي والمالي الخارجي للحملات الانتخابية لبعض الجهات المناهضة لحركة حماس في الانتخابات، فازت حماس بتلك الانتخابات بأغلبية مقاعد البرلمان الفلسطيني.

وكما أن المقاومة الفلسطينية لم تكن تقدّر أن عملية اختطاف جندي إسرائيلي[3] بهدف تحرير آلاف الأسرى الفلسطينيين سيعقبها إطلاق حرب تدميرية شاملة على قطاع غزة لإنهاء معالم السلطة الفلسطينية وإسقاط حكومة حماس، كذلك لم تكن قيادة حزب اللّه تسعى من جراء تنفيذ عملية "الوعد الصادق"[4] في جنوب لبنان، التي أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين ومقتل ثلاثة جنود وجرح 21 آخرين[5] إلى نشوب حرب عربية - إسرائيلية سادسة، وصِفت بأنها أطول تلك الحروب وأكثرها تكلفة وفشلًا بالنسبة إلى "إسرائيل"[6]، بهدف اجتثاث حزب اللّه ونزع سلاحه وإنهاء حالة المقاومة في لبنان في غضون أيام، كما لم تكن تعلم مدى انقسام النظام العربي حيالها إلى حدود لم تعرفها الحروب العربية - الإسرائيلية من قبل، وهو انقسام إن عبّر عن شيء فعن مستوى التفكك والانهيار والاختراق الذي أصاب هذا النظام وعن عجزه عن مواجهة التحديات والمخاطر المحدقة بالعالم العربي، وبخاصة منذ الاحتلال الأميركي للعراق.

تبحث هذه الورقة في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، وطريقة تعاطي النظام العربي، وتحديدًا دول الخليج، مع هذه الحرب وموقع تلك الدول من الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام. وفي هذا السياق سوف تناقش الورقة، في ضوء مجريات الحرب وأسبابها، وأهدافها ونتائجها، أبرز مرتكزات ومقاربات السياسة الخارجية لدول الخليج العربية تجاه تلك الحرب، وبالتالي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بوجه عام، ومن ثم أبرز المواقف والأدوار التي قامت تلك الدول بها في ضوء ارتكازها على تلك المقاربات.

---

[3] - نفّذت فصائل من المقاومة الفلسطينية في 25 حزيران/يونيو 2006 عملية على موقع إسرائيلي جنوب غزة تحت اسم "الوهم المتبدّد" أسفرت عن أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط ومقتل جنديين آخرين، مقابل استشهاد اثنين من عناصر المقاومة المهاجمين؛ فاتخذت "إسرائيل" من ذلك ذريعة لشنّ حربها على القطاع بحجة تحرير الجندي الإسرائيلي لكن في عملية رد غير متكافئة مع طبيعة الهدف المعلن، الأمر الذي يظهر أن الأبعاد الفعلية التي شنّتها "إسرائيل" على القطاع لم تكن أهدافها الفعلية مجرد تحرير جندي وقع في الأسر.

[4] - تسمية "الوعد الصادق" على هذه العملية مستوحاة من تحقيق المقاومة وعدًا كان أطلقه أمين عام حزب اللّه السيد حسن نصر اللّه من أجل العمل على تحرير الأسرى اللبنانيين والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، وعلى رأسهم عميد الأسرى الشهيد سمير القنطار، الذي كان لا يزال قابعًا في السجون الإسرائيلية آنذاك منذ أكثر من 28 عامًا.

ومن كان يتابع الصحافة اللبنانية والعربية في اليوم التالي لعملية "الوعد الصادق" يدرك مدى انتظار القوى السياسية والشعبية اللبنانية والعربية من مختلف اتجاهاتها العقيدية لهذه العملية، كونها تمثّل الأسلوب الأجدى لتحرير الأسرى والرد الأمثل على العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. أنظر في هذا الصدد: **يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان 2006: النصر المخضّب** (بيروت: المركز العربي للمعلومات؛ و**السفير**، 2006)، ص 50-52.

[5] - **الديار** (بيروت)، 2004/7/13.

[6] - مجموعة من الكتّاب والمحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين، **33 يوم حرب على لبنان: أطول الحروب وأكثرها فشلًا وتكلفة**، ترجمة أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2006)، مقدّمة المترجم، ص11.

فضلًا عن ذلك، سوف تتناول الدراسة دور كل من الحكومة وقوى السلطة اللبنانية والإدارة الأميركية في الحرب نظرًا إلى تداخل هذين الدورين بقوة مع الدور الخليجي وتحديدًا الدور السعودي.

****

مضت السنون منذ حرب تموز 2006 إلى اليوم (2020)، وتطوّرت الأحداث في هذه الحقبة وفق المسار نفسه الذي سارت فيه في تلك الحرب، حتى إن الكثير من السيناريوهات التي شهدتها تلك الحرب كأنها تتكرر اليوم، سواء على الساحة اللبنانية أو على الساحة الخليجية أو الساحة الإقليمية الأوسع: تصاعد الهجمة على سلاح المقاومة في لبنان والدعوة إلى حياد هذا البلد، وخنق محور المقاومة في المنطقة تمهيدًا لإسقاطه، وتسريع عملية التطبيع العربي، وبخاصة الخليجي، مع "إسرائيل"، تمهيدًا لشطب القضية الفلسطينية، وبناء النظام الشرق الأوسطي الجديد الذي يضع المنطقة في قبضة الولايات المتحدة و "إسرائيل". لكن هذا المشروع أُسقط عام 2006 بفعل حرب تموز، فهل تسعى الولايات المتحدة و "إسرائيل" وحلفاؤها العرب، وتحديدًا دول الخليج، لتحقيق ما فشلت في تحقيقه في حرب تموز 2006؟

عسكريًا، لا تبدو موازين القوى في المنطقة لمصلحة المحور الأميركي رغم حروب الخنق الاقتصادي التي تشنها الولايات المتحدة على محور المقاومة في المنطقة، وهي حروب لم تحقّق أهدافها حتى الآن، فعلامَ إذًا تراهن الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحقيق النظام الشرق الأوسطي الجديد؟ يشرّح هذا النص المشهد اللبناني والخليجي والإقليمي عشية حرب تموز وأثناءها وبعدها، وهو تشريح أثبتت تطوّرات المشهد اللبناني والخليجي والإقليمي اليوم صوابيته إلى حد بعيد، فهل ستفيد قراءة هذا النص وما قدّمه من تشريح لمشهد الأمس (حرب تموز 2006) في تشريح مشهد اليوم (2020)، على الرغم مما حملته هذه الحقبة بين المشهدين من تحوّلات وتغيرات في موازين القوى على دفتي الصراع؟

أولًا: مقاربات للتحليل

من أبرز المقاربات والمرتكزات التي تحكم السياسة الخارجية الخليجية والتي أثرت بقوة في طريقة تعاطي دول الخليج مع الحرب الأخيرة:

1- مقاربة الخطر أو التهديد الشيعي المزعوم، الذي طغى لدى بعض الحكومات الخليجية أو العربية الأخرى على مقاربة الخطر أو التهديد الصهيوني، فانعكس ذلك على موقف تلك الحكومات من الحرب الإسرائيلية الأخيرة.

2- مقاربة عدم جدوى الخيار العسكري، سواء النظامي أو الشعبي، في معركة تحرير الأراضي العربية المحتلّة من جانب "إسرائيل"، والرهان على خيار التفاوض وحسب.

3- مقاربة الأمن الخليجي المنعزل عن الأمن العربي، أو حتى المتضارب معه أحيانًا، من خلال الاستناد إلى حماية القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة أو عبر الدخول باتفاقات تعاون أمني، جهوي أو قطري، مع الولايات المتحدة أو حلف شمالي الأطلسي، في الوقت الذي تستغل الولايات المتحدة هذا التعاون في تعزيز سيطرتها على المنطقة وتهديد المزيد من البلدان العربية الأخرى.

4- مقاربة "الاعتدال" التي تراهن على أن مزيدًا من التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية وتبنّي مقارباتها وتوجهّاتها حيال الكثير من قضايا الشرق الأوسط، وبخاصة القضية الفلسطينية، والقيام بضبط الساحة العربية وفق إيقاع تلك المقاربات والتوجهات، حتى لو تطلّب ذلك الضغط أو حتى السعي لإسقاط القوى "المتطرفة" العربية، يمكن أن تحقق حلًا عادلًا وشاملًا للصراع العربي - الإسرائيلي وتحفظ المصالح الاستراتيجية لدول الخليج.

وسيظهر من خلال مجريات الأحداث التي أحاطت بالحرب الإسرائيلية الأخيرة أن هذه المقاربات والمفارقات التي استندت إليها دول الخليج في سياستها الخارجية يتم تحديدها بإرادة خارجية، إذ كثيرًا ما كانت تحاك في بعض أروقة الإدارة الأميركية، ويجري من ثم الترويج لها وتسويقها في المنطقة ولدى الحكومات الخليجية بواسطة بعض الرموز والشخصيات العربية المقرّبة من تلك الإدارة.

كما أظهرت مجريات الأحداث أن هناك مفارقات لافتة للنظر تحكم السياسة الخارجية لدول الخليج العربية، فمن جهة تتزايد لدى الحكومات الخليجية في السنوات الأخيرة النزعة إلى "الخلجنة" عبر التركيز على بناء الذات الخليجية أولًا، اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا وأمنيًا، والانطلاق في العلاقات الدولية من هذه الدائرة مباشرة إلى الدائرة العالمية من دون المرور بالدوائر الأخرى، العربية والإسلامية تحديدًا، الأمر الذي يساهم، إلى جانب عوامل أخرى، في تهميش، إن لم نقل في القضاء على، بعض أسس النظام العربي.

لكن، وهنا تكمن المفارقة، على الرغم من هذا التوجه الرسمي العام لدول الخليج العربية المنضوية في إطار مجلس التعاون الخليجي، لتكريس نزعة "الخلجنة" هذه المرتكزة على ظاهرة أعم، أخذت تتدفق في بعض روافد الثقافة السياسية العربية منذ بداية تسعينيات القرن

الماضي على الأقل، هي ظاهرة "الأولنة"[7] (الأردن أولًا، ومصر أولًا، ولبنان أولًا، والكويت والإمارات أولًا...)، أقول على الرغم من هذا التوجه الرسمي، وغير الرسمي أحيانًا، فإن دول الخليج غير قادرة موضوعيًا على النأي بنفسها من تأدية دور على الساحة العربية، وخصوصًا على المحاور المشتعلة في تلك الساحة، ليس بسبب دور مطلوب من دول الخليج أو بعضها القيام به في تلك الساحة فقط، بل بسبب عوامل موضوعية ترتكّز على مكوّنات الهوية المشتركة، والتاريخ المشترك، والمصالح المشتركة، والمصير المشترك، التي تحول دون استطاعة أي نظام سياسي قُطري أو جهوي في المنطقة الانكفاء عمّا يدور في محيطه العربي.

أما المفارقة الثانية فهي أن السياسة الخارجية المرتكّزة على المقاربات المذكورة أعلاه تتناقض على المدى البعيد مع المصالح الفعلية لدول الخليج، فالسعي لإضعاف قوى الممانعة العربية يصبّ في إضعاف دول الخليج نفسها. وهذا ما تظهره الأدبيات الأميركية التي تتحدّث عن الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، كما تظهره مجريات الأحداث في هذه المنطقة أيضًا. فوضع الحرب الإسرائيلية على لبنان في سياق الأحداث الأوسع جغرافيًا والأبعد زمنيًا، المرتبطة أساسًا بالتحوّلات التاريخية التي أخذ يشهدها العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، والمبنية على مشروع قيام نظام عالمي جديد أحادي القطبية، كان أحد مرتكزاته تأسيس نظام شرق أوسطي جديد، كل ذلك يُظهر أن الاستراتيجية الأميركية في المنطقة قامت على منطلقين: السيطرة على مصادر النفط والتحكّم في خطوطه وأسعاره؛ وضمان أمن "إسرائيل" وفرضها كقاعدة إقليمية عسكرية واقتصادية تمسك بشرايين المنطقة[8]. أين تكمن مصالح دول الخليج في ذلك؟ انطلاقًا من هذه الرؤية سنحاول قراءة الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 بوصفها حلقة من حلقات المشروع الشرق الأوسطي الجديد الذي يُعدّ للمنطقة منذ تسعينيات القرن الماضي. مع ضرورة الإشارة إلى أن ما سنذكره عن اللقاءات والاتصالات بين

---

[7]- أي النزعة إلى إسقاط القضايا العربية المشتركة ودعوة أنظمة الحكم وبعض المثقفين والقوى السياسية والمؤسسات الإعلامية في معظم البلدان العربية إلى إعطاء الأولوية للمصالح القُطرية، التي تعبِّر عادة عن رؤية قصيرة النظر، وعلى حساب المصالح الجهوية أو العربية المشتركة تحت شعارات: مصر أولًا، والأردن أولًا، ولبنان أولًا... وتندرج هذه النزعة أساسًا في سياق الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط التي طالما سعت لضرب أي محاولة لتوحيد المسارات بين أكثر من بلد عربي حيال الصراع العربي - الإسرائيلي أو غيره من التحديات التي تواجهها المنطقة، وذلك بهدف الاستفراد بكل بلد عربي على حدة وإخضاعه لجملة التزامات لا يمسك هو بخيوطها، وهي الاستراتيجية التي سعى كيسنجر لتكريسها في المنطقة منذ سبعينيات القرن الماضي.

[8]- هذا ما عبرَّت السياسة الأميركية عنه في المنطقة منذ مبدأ كارتر على الأقل في ما يتعلّق بمكانة النفط في الاستراتيجية الأميركية، حين أعلن الرئيس الأميركي جيمي كارتر عام 1980 منطقة الخليج منطقة نفوذ أميركي، قائلًا: "ليكن موقفنا واضحًا تمام الوضوح [...] إن أي محاولة من جانب أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعدّ اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، ومِثل هذا الاعتداء سيواجه بكل الطرائق المتاحة بما فيها القوة العسكرية". أما في ما يتعلّق بأمن "إسرائيل" فكثيرة هي التقارير الاستراتيجية ذات الصلة بصنع السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط التي تتحدّث عن ضرورة منع أي قوة في المنطقة من تهديد أمن "إسرائيل". حتى إن حرب الخليج الأخيرة التي أسفرت عن غزو العراق يمكن إدراجها بوضوح في إطار الاستراتيجية الأميركية التي تقوم على هاتين القاعدتين.

مسؤولين إسرائيليين ومسؤولين خليجيين وعرب أثناء الحرب وبعدها اعتمد بعضها على أخبار صحافية لم يكن ممكنًا التأكّد منها من مصادر أخرى.

أما في ما يتعلّق بمواقف دول الخليج من الحرب وبمواقفها من محور المقاومة وبالوجهة الحقيقية للصراع في المنطقة فقد أكّدت التطوّرات الأخيرة صوابيتها.

ثانيًا: خلفية الصراع

بعد مرور أسبوع على بدء الحرب الإسرائيلية التدميرية على لبنان أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس "أن ما نشهده اليوم [...] هو آلام مخاض شرق أوسط جديد"[9]. الحقيقة أن هذا الكلام يعبّر بالفعل عن الخلفية السياسية والاستراتيجية التي تندرج تلك الحرب في إطارها. فبناء نظام شرق أوسطي أمر حكم العلاقة بين العالم العربي والدول الاستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر على الأقل. وقد ارتبطت الرؤية الاستعمارية منذ البداية ببعدين رئيسيين لا يزالان يحكمان هذه الرؤية حتى يومنا هذا، هما ضمان قيام دولة "إسرائيل"، والسيطرة على الموارد الطبيعية في المنطقة وتحديدًا النفط، فضلًا عن منع قيام أي مشروع وحدوي عربي في المنطقة، وجعلها مجرد أسواق مفتوحة وتابعة. وكان تيودور هيرتزل من أوائل من دعا إلى قيام "كومنولث شرق أوسطي يكون لدولة اليهود (المنشودة) فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[10]، ثم ما لبثت بريطانيا أن سعت عقب الحرب العالمية الأولى لتعزيز سياستها الاستعمارية في المنطقة من خلال إقامة "إمبراطورية الشرق الأوسط"[11]، وما لبث أحد مؤسسي الحركة الصهيونية فلاديمير جابوتنسكي أن عاد إلى الحديث عام 1922 عن مشروع سوق شرق أوسطية. وفي عام 1942 حدّدت الحركة الصهيونية أهدافها التوسّعية ومشروع سيطرتها الاقتصادية على العالم العربي في مؤتمر بلتيمور، الذي عُدّ أهم مؤتمر صهيوني بعد المؤتمر التأسيسي الذي عقد في بازل عام 1897 بإقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط في ميدان التنمية والسيطرة الاقتصادية[12].

---

[9]- Thierry Meyssan, "Lebanon as a New Target: The Neocons Policy of 'Constructive Chaos", July 28, 2006, at: http://www.globalresearch.ca/printArticle.php?ArticleId=2840

[10]- غازي حسين، "أسباب وأبعاد بروز مصطلح الشرق الأوسط،" **الكفاح العربي** (بيروت)، 2004/2/26.

[11]- عبد الفتاح إبراهيم، **على طريق الهند** (بغداد: منشورات الأهالي، 1935).

[12]- غازي حسين، المصدر نفسه.

وراح بعض الأدبيات الصهيونية منذ ذلك الحين يربط بين مشروع تأسيس دولة "إسرائيل" في فلسطين وبين الدور الشرق الأوسطي لهذه الدولة في إطار المشاريع الاستعمارية في المنطقة، وهذا ما عبّر عنه أرنست برغمن مثلًا حين تحدّث عن مشروع تهويد فلسطين وتأسيس دولة "إسرائيل" وتحويلها إلى "قاعدة صناعية متطوّرة لتكون حجر الزاوية في المشروعات والمخططات المستقبلية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط"؛ ثم أكّد "اتحاد إيهود" عام 1948 ارتباط تأسيس دولة "إسرائيل" بمشروع شرق أوسطي أشمل[13].

وقد بدأت الخطوات العملية للتطبيق الفعلي لذلك المشروع الشرق الأوسطي عقب التحوّل الكبير الذي شهده العالم في بداية تسعينيات القرن العشرين، والذي تمثّل بحدثين تاريخيين مترافقين رسما الملامح الأولية لنظام عالمي جديد، **أولهما** حرب الخليج الثانية التي كرّست التفوّق التكنوعسكري الأميركي في العالم، ليس على الأعداء فحسب، بل على الأصدقاء أيضًا، وذلك عبر استخدام الولايات المتحدة جيلًا جديدًا من السلاح كرّس، وقتها، التفوّق النوعي للتقانة العسكرية الأميركية على بقية بلدان العالم، وشرّع أبواب منطقة الخليج أمام القواعد العسكرية الأميركية؛ و**ثانيهما** انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الثنائية القطبية، الأمر الذي بدا يومها وكأنه انتصار أيديولوجي للرأسمالية الأميركية على النماذج الاقتصادية والحضارية الأخرى، مترافقًا ذلك مع موجة من أدبيات الفكر السياسي راحت تسوِّق لانتصار النموذج الحضاري الرأسمالي الأميركي وانتهاء التاريخ بعدما بلغ الإنسان المرحلة الأخيرة من التطوّر الحضاري مع هذا النموذج الأميركي الذي يجب أن يعمّ العالم مدخلًا لخلاص البشرية من كل آلامها وعذاباتها، حيث سيعمّ السلام العالمي ويتحرّر الإنسان من الجوع والفقر، وتسود البحبوحة والرفاهية والسعادة كل المجتمعات.

من جهة أخرى، راحت بعض الأدبيات وأوراق العمل في أوساط الإدارة الأميركية تسوّق للمشروع الإمبراطوري العالمي للولايات المتحدة، بعد ذلك الانتصار الأيديولوجي والتكنوعسكري الذي تحقق في بداية التسعينيات؛ من هذه الأوراق "دليل السياسة الدفاعية 1992 - 1994" التي أعدّها كل من بول ولفوفيتز ولويس ليبي اللذين دعَوَا فيها إلى "منع أي دولة معادية من السيطرة على مناطق يمكن لمواردها أن ترفع هذه الدولة إلى مصاف القوة العظمى"، وإلى "تثبيط عزيمة الدول الصناعية المتقدمة عن محاولة تحدي زعامتنا"، وإلى "العمل على عدم بروز منافس كبير في المستقبل"[14].

---

[13]- المصدر نفسه.

[14]- Viki Oldman, “Project for the New American Century: Blueprint for US Global Dominations”, available at: http://www.mecgrassroots.org/NEWSL/ISS45/45.10global.html.

وسعت الولايات المتحدة في هذا المناخ العالمي لفرض مشروع تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي من خلال نظام شرق أوسطي جديد عبّر عن خطوطه العامة آنذاك وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز[15]، وعملت الولايات المتحدة على فرضه في المنطقة عبر مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو. غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لأكثر من سبب: أولها أن المشروع الشرق الأوسطي الذي دفعت الولايات المتحدة و"إسرائيل" به انطلق من مقاربة تتيح لـ"إسرائيل" التحكّم في المستقبل الاقتصادي للبلدان العربية، إذ تقوم الرؤية الأميركية-الإسرائيلية على إعطاء دور مركزي تخطيطي وتقريري وتنفيذي لـ "إسرائيل" في المنطقة وفق رؤية ومشاريع تكون "إسرائيل" فيها بمنزلة القبضة الممسكة بمعظم الخيوط الحيوية، مقابل أدوار متفرقة للبلدان العربية تتركز أساسًا على تقديم المال والنفط من جانب بعض البلدان العربية، مقابل تقديم اليد العاملة الرخيصة من جانب بعضها الآخر[16].

أما على صعيد القضية الفلسطينية فقد سعت الولايات المتحدة إلى تسويتها وفق المصالح الإسرائيلية، مسقطة بذلك سقف "الشرعية الدولية" وقرارات الأمم المتحدة التي تلزم "إسرائيل" الانسحاب إلى حدود عام 1967 وحق العودة إلى الأراضي المحتلّة عام 1948 والانسحاب من القدس الشرقية، فجاء اتفاق أوسلو ترجمة لهذا التوجه الأميركي-الإسرائيلي، إذ جاء إعلان المبادئ الخاصة بالاتفاق ليحرم الشعب الفلسطيني إقامة دولة كاملة السيادة، حاصرًا صلاحيات السلطة الفلسطينية بمجالات "الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة" في حين "لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها"[17].

ثالثًا: مقدّمات الحرب الإسرائيلية على لبنان

للبحث في خلفيات الحرب الإسرائيلية على لبنان لا بد من تحديد بعض المقاربات الضرورية لفهم أبعاد تلك الحرب.

أولها، أن تلك الحرب لم تكن حربًا إسرائيلية على لبنان بقدر ما كانت حربًا أميركية تندرج في سياق المشروع الأميركي لبناء نظام شرق أوسطي محكوم من جانبها.

---

[15]- شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).

[16]- حول الخطط التنفيذية للمشروع الشرق الأوسطي، أنظر: جميل هلال، **استراتيجية "إسرائيل" الاقتصادية للشرق الأوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995).

[17]- اتفاق أوسلو، إعلان المبادئ.

ثانيها، استمرار ارتكاز الاستراتيجية الأميركية على ثنائية السيطرة على النفط وضمان أمن "إسرائيل".

ثالثها، اعتماد الولايات المتحدة في حربها المفتوحة على المنطقة على مستويات متعدّدة بدءًا بالحرب العسكرية مرورًا بالحروب الدبلوماسية والتجارية والثقافية، وصولًا إلى الحرب السياسية المرتكزة على اللااستقرار البنّاء أو الفوضى البنّاءة. وهذا ما أشارت إليه بوضوح دراستان صدرتا عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الأولى دعت إلى ضرورة مقاتلة الإسلاميين في المنطقة على عدة مستويات: "بالسلاح والاستخبارات والدبلوماسية والتجارة والأفكار والسياسات الثقافية والإرادة السياسية، كل ذلك في آن معًا"[18]؛ والثانية دعت إلى اعتماد سياسة "اللااستقرار البنّاء أو الفوضى البنّاءة (Constructive Instability) لإحداث تحوّلات جذرية في بعض الأنظمة السائدة في الشرق الأوسط، عبر اعتماد معايير إكراهية وأخرى غير إكراهية باستخدام العصا والجزرة في آن معًا"[19].

رابعها، إن تصعيد وتيرة الحديث عن الخلاف السني - الشيعي هو أحد أوجه الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة في المنطقة وفق استراتيجية جعل قوى "العدو" يضرب بعضها البعض الآخر، وهذا ما عبّر عنه تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى[20]، كما عبّر عنه دايفيد وارمزر وغيره[21] بوضوح.

3.1. مأزق التسوية وتغيُّر قواعد اللعبة الأميركية على الساحة اللبنانية

حمل عام 2000 ثلاثة أحداث مهمة لها علاقة بالساحة اللبنانية: فشل قمة جنيف بين الرئيسين السوري حافظ الأسد والأميركي بيل كلينتون في 26 آذار/مارس، ثم الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في 24 أيار/مايو بفعل ضربات المقاومة، ووفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو؛ فأسفرت هذه الأحداث عن تغيير في قواعد اللعبة على الساحة اللبنانية، سواء في بُعدها الدولي، المتمثّل بالدور الأميركي أساسًا، أم في أبعادها الإقليمية، المتمثّلة بالدورين السوري والإسرائيلي، أم في بُعدها المحلّي المتمثّل بأدوار القوى السياسية اللبنانية

18- The Washington Institute for Near East Policy, *Security Reform and Peace: The Three Pillars of U.S. Strategy in the Middle East* (Washington: The Institute, 2005).

19- Robert Satloff, "Assessing the Bush Administration's Policy of Constructive Instability", part I & II, march 15& 16, 2005, available at: http://washingtoninstitute.org/templateCo5.php?CID = 2278

20- The Washington Institute for Near East Policy, Ibid., pp.5, 20, 46.

21- David Wurmser, *Tyranny's Ally: American Failure to Defeat Saddam Hussein* (Washington, D.C.: Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 1999.

المنقسمة على قاعدة الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة وعلى قاعدة الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إدارة السلطة اللبنانية من جهة أخرى.

على الصعيد الأميركي، سعى الرئيس الأميركي بيل كلينتون (1992-2000) لإنهاء ولايته بإحراز تقدّم نوعي في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبخاصة على المسار السوري الذي يؤثّر بدوره في المسار اللبناني - الإسرائيلي، بسبب الوضع الضاغط الذي تمارسه المقاومة على الجيش الإسرائيلي الذي يحتل جنوب لبنان عسكريًا، وبالتالي على الداخل الإسرائيلي نفسه سياسيًا، ونظرًا إلى الحضور العسكري والسياسي السوري في لبنان الذي تمّ تكريسه بقوة عقب حرب الخليج الثانية، التي شاركت سورية فيها إلى جانب قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، غير أن الاختلاف في المقاربتين السورية والأميركية لتلك التسوية ما لبث أن أدّى إلى تراكم شروط عدم التلاقي بين السياستين الأميركية والسورية على الساحة اللبنانية، وبخاصة مع التمسّك السوري بشروط "الحل العادل والشامل" لأزمة الشرق الأوسط المرتكز على قاعدة "الأرض مقابل السلام"، الأمر الذي أدّى إلى فشل قمة جنيف بسبب فشل كلينتون في انتزاع تنازلات عن هذه الشروط من الأسد.

وفي الوقت نفسه، جاءت قمة جنيف في اللحظة التي كانت فيها "إسرائيل" أحوج ما تكون إلى تحقيق تسوية ما على المسارين السوري واللبناني، فقواتها المحتلّة جنوب لبنان كانت تعيش حرب استنزاف تكابد بسببها المزيد من الخسائر المادية والبشرية في صفوف جيشها الذي أخذت تتلاشى قدرته على الردع وتنهار معنويات جنوده الذين راحوا يطالبون حكومتهم بضرورة الانسحاب من جنوب لبنان. فكان الرهان الإسرائيلي على قمة جنيف لتحقق اختراقًا ما على هذا المسار قبل أن تضطر "إسرائيل" مرغمة على الانسحاب من جنوب لبنان من دون أي مقابل سياسي تنتزعه عبر المفاوضات. وبالفعل، لم يمضِ شهران على تلك القمة الفاشلة التي طلب كلينتون من الأسد خلالها العمل على إيقاف عمليات حزب الله ضد قوات الاحتلال الإسرائيلية في جنوب لبنان، حتى اضطرت "إسرائيل" إلى الانسحاب من الأراضي اللبنانية من دون أي مقابل سياسي، وفي جو من الهزيمة العسكرية والسياسية التي أُجبرت "إسرائيل" خلالها، لأول مرة في تاريخها، على الانسحاب بالقوة من أراضٍ عربية تحتلّها.

ولم يكن سهلًا على أميركا و "إسرائيل" تقبُّل تلك الصفعة، سواء في قمة جنيف أم في جنوب لبنان، فكان الخيار ببدء المعركة على سورية من خلال لبنان، بهدف إجبار سورية على الانسحاب منه لردّ الصاع الذي تلقته "إسرائيل". وبدأت تهيئة الساحة اللبنانية لإحداث انقلاب سياسي على النفوذ السوري في لبنان، وجاءت وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد، وتسلُّم نجله

بشّار رئاسة السلطة في سورية[22]، لترفعا سقف المطالبة بخروج القوات السورية من لبنان، وبخاصة من جانب قوى سياسية كانت تظهر كل الولاء لسورية قبل وفاة حافظ الأسد، أي القوى التي يقودها رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري إلى جانب قوى سياسية معادية لسورية تاريخيًا في لبنان[23]. وكان يُفترض بتلك الحركة أن تُحدث انقلابًا سياسيًا على الساحة اللبنانية عبر الضغط على الجيش السوري للانسحاب من لبنان بواسطة الثورة اللونية[24]- التي سبق أن جُرّبت في بعض بلدان أوروبا الشرقية- التي تتوّج بالانتخابات النيابية في صيف عام 2000 التي تسيطر تلك الحركة بموجبها على أغلبية مقاعد البرلمان، وهو ما يوفّر لها بالتالي ظروف إسقاط رئيس الجمهورية المؤيد لدمشق ولخيار المقاومة والمختلف مع رئيس الحكومة وحلفائه على الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإصلاحية. وقد كان واضحًا آنذاك مدى الدعم الذي تتلقاه تلك الحركة من السفير الأميركي في لبنان آنذاك دايفيد ساترفيلد. غير أن ظروفًا دولية وإقليمية أدّت إلى تأخير توقيت "الثورة اللونية"[25] في لبنان،

---

[22]- ما زاد من حدة الخلاف بين الرئيس رفيق الحريري وحلفائه من جهة وبين الرئيس السوري بشّار الأسد من جهة أخرى، هو التوجهات الإصلاحية التي حاول بشّار الأسد تطبيقها عقب وصوله إلى السلطة، الأمر الذي استدعى إقصاء، أو تقليص نفوذ، بعض رموز السلطة في دمشق، بمن فيهم عبد الحليم خدام وغازي كنعان - الممسكان بالملف اللبناني- وحكمت الشهابي، الذين تتناقض توجهاتهم السياسية أو مصالحهم الشخصية مع توجهات بشّار الأسد السياسية والإصلاحية، والذين يرتبطون في الوقت نفسه بشبكة مصالح سياسية ومالية شخصية بالرئيس الحريري وحلفائه في لبنان.

[23]- حول الدور الذي قامت به مجموعات "اللوبي اللبناني" في الولايات المتحدة بدعم من المحافظين الجدد وبعض جماعات اللوبي الصهيوني، أنظر: يورغن كاين كولبل، **اغتيال الحريري: أدلة مخفية**، ترجمة هاني صالح وكامل إسماعيل (دمشق: دار الرأي للنشر، 2006)؛ أنظر أيضًا الموقع الإلكتروني الذي يعبر عن هذه الجماعات: www.freelebanon.org

[24]- وصفة الثورات "الديمقراطية" التي تسعى الولايات المتحدة لتعميمها في البلدان غير الموالية لها باتت متشابهة إلى حد بعيد؛ وهي غالبًا ما يُرمز لها بـ "الثورات اللونية". وهي وصفة مركّبة يقصد منها خلق حالة انفعالية في المجتمع تدفع به إلى إحداث تحوّل ذي منحى غير مبالٍ بالقضايا الاستراتيجية والتناقضات الاقتصادية والسياسية الكبرى، عبر آليات اللعبة الانتخابية التي غالبًا ما تكون ممسَكًا بها، ويعتمد تطبيقها على عملية ضخّ إعلامي في مختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وتحديدًا المرئية ووسائل التواصل الاجتماعي، يمتد إلى سنوات، ويركّز على صناعة رأي عام سلبي، أسير مجموعة عوامل سائدة في المجتمع يلجأ إلى تفسير كل مشكلاته وأزماته من خلالها حصرًا، بغضّ النظر عن الدور الفعلي لهذه العوامل في قيام تلك المشكلات والأزمات، بعدما يكون التدفق الإعلامي قد أعاد إنتاج صورة (Image) للمجتمع مغايرة للواقع وكاريكاتورية إلى حد بعيد، بحيث يصار إلى تضخيم بعض عناصر هذا المجتمع وإبرازها في المشهد العام بغضّ النظر عن حجمها الفعلي، مقابل تقزيم أو حتى تغييب عناصر أخرى بغضّ النظر عن حجمها الفعلي أيضًا. ويترافق ذلك مع السعي لإنتاج ثقافة سياسية، أو مزاج عام، تتحسّس لقضايا محدّدة دون سواها، بغضّ النظر عما إذا كانت هذه العناصر مصدر الحساسية هي فعلًا العناصر الأكثر أهمية وتأثيرًا وإلحاحًا في قضايا المجتمع. أضف إلى ذلك دور عامل المال المتدفق على بعض قادة الرأي، سواءً أكانوا أفرادًا يحتلّون مناصب في مؤسسات اجتماعية أو سياسية أو إعلامية وثقافية أو اقتصادية، أم كانوا جمعيات مدنية لها أجهزتها وأدواتها المؤثّرة في محيطها.

[25]- آثرنا استخدام وصف **الثورة اللونية** على القوى التي سبق أن عُرفت في لبنان، وتحديدًا منذ عام 2003، بـ"قوى المعارضة" أو "لقاء البريستول"، أو "ثورة الأرز" (كما لقبتها الإدارة الأميركية)، والتي تُعرف اليوم بـ"قوى "14 آذار" أو "قوى 14 شباط" أو قوى السلطة... نظرًا إلى أن كل تلك التسميات لا تعبّر فعلًا عن طبيعة هذه القوى إلا جزئيًا ومرحليًا. فقد أطلقت هذه القوى على نفسها صفة "معارضة" حتى عندما كانت لا تزال في السلطة وتمثّل جزءًا أساسيًا من النظام السياسي في البلاد؛ أما تسمية "قوى 14 آذار" فهي تعبّر عن القوى التي اجتمعت في بيروت في تظاهرة حاشدة في ذلك اليوم من عام 2005 فتيمنت تلك القوى بتاريخ المناسبة

أبرزها اندلاع الانتفاضة في فلسطين بتاريخ 29 أيلول/سبتمبر 2000، المتماهية مع انتصار خيار التحرير الذي حققته المقاومة في جنوب لبنان؛ والانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة التي أتت بجورج بوش وتيار المحافظين الجدد إلى الإدارة الأميركية الذين كانوا يحملون أجندة سياسية للشرق الأوسط لا تضع لبنان في رأس أولوياتها، فتم تأجيل الثورة اللونية في لبنان إلى ما بعد مرحلة أفغانستان والعراق. ودخل الوضع في لبنان في حالٍ من المراوحة السياسية إلى مرحلة ما بعد احتلال العراق التي كان يفترض أن يتبعها ضربة عسكرية ضد سورية ومن ثم ضد إيران بهدف إسقاط كل ما تبقى من أنظمة وقوى ممانعة لمشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي من جهة والسيطرة على كل مصادر النفط في المنطقة من جهة أخرى.

غير أن تعثر التجربة الأميركية في العراق بسبب تصاعد دور المقاومة ضد الاحتلال حال دون استكمال العمل العسكري ضد سورية وإيران، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى اعتماد أساليب أخرى لإسقاط القوى الممانعة العربية والإقليمية بواسطة الحرب الشاملة التي حدّد التقرير الرئاسي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ملامحها بأنها الحرب بواسطة "السلاح والاستخبارات والدبلوماسية والتجارة والأفكار والسياسات والثقافة والإرادة السياسية، كل ذلك في آن معًا"[26]، وتطلّب تحقيقها "بناء شراكة واسعة مع الإصلاحيين [العرب]، سواء داخل الحكومات أو خارجها، وتوظيف مستوى واسع من الأدوات السياسية والدبلوماسية والتقانية والاقتصادية والتجارية، والموارد البشرية، [تكون] في تصرّف أميركا". كل ذلك "وفق استراتيجية محدّدة تعمل مع حلفاء محليين قائمين وآخرين محتملين"[27]من العرب والمسلمين أنفسهم الذين "سيكونون في الجبهة الأمامية للمواجهة"[28]. وكما أن أي حرب، أو أي ثورة لونية، تبدأ بذريعة مُقَنَّى لها مسبقًا، كما كانت وقعة بيرل هاربر الذريعة الممهّدة لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية[29]، وكما كان غزو الكويت الذريعة للاحتلال الأميركي العسكري

للدلالة على حجمها الشعبي؛ وكان التيار الوطني الحر يومها يمثّل طرفًا رئيسيًا في تلك القوى، أما اليوم فلم يعد هذا التيار طرفًا فيها، لذلك لم يعد الاصطفاف السياسي القائم في البلاد اليوم هو نفسه الذي كان قائمًا في 14 آذار 2005.

[26]- The Washington Institute for Near East Policy, Ibid.

[27]- Ibid., p.5.

[28]- Ibid., p.46.

[29]- هناك رأي يقول إن الولايات المتحدة كانت على علم بنية اليابان توجيه ضربة ضد القاعدة الأميركية في بيرل هاربر. لكن الرئيس الأميركي روزفلت، الذي تلقّى رسالة تحذير في هذا الصدد من رئيس الوزراء البريطاني تشرشل قبل عشرة أيام من تنفيذ اليابانيين العملية، كان يحتاج إلى ذريعة يقدمّها إلى الرأي العام الأميركي لكي يتخلّى عن معارضته دخول بلاده الحرب العالمية الثانية؛ فوفّرت تلك الضربة اليابانية في بيرل هاربر المبرر لروزفلت لكي يدخل الحرب، مضحّيًا بنحو 2400 جندي، فضلًا عن آلاف الجرحى، و88 سفينة و188 طائرة هي خسائر تلك الضربة، أنظر: عبد الحي يحيى زلوم، **حروب البترول الصليبية والقرن الأميركي الجديد** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص 113-115.

للخليج[30]، فقد كان قرار التمديد لرئيس الجمهورية اللبنانية أميل لحود ثلاث سنوات أخرى في منصب رئاسة الجمهورية الذريعة التي انطلقت في إثرها "الثورة اللونية" في لبنان، التي كان من أهدافها إخراج سورية من لبنان وإسقاط رئيس الجمهورية ونزع سلاح المقاومة وبالتالي إخراج لبنان من دائرة البلدان العربية الممانعة وإدخاله في دائرة السيطرة الأميركية، تمهيدًا لتطبيع علاقاته مع "إسرائيل"، وبالتالي تحويله إلى قاعدة لمحاصرة سورية ومن تبقّى من قوى داعمة للمقاومة الفلسطينية.

وبالفعل بدأ العمل في لبنان ميدانيًا في هذا الاتجاه، وراحت القوى السياسية نفسها[31] التي سبق أن باشرت تحركها عام 2000 تعيد تطبيق وصفة الثورات اللونية نفسها: تظاهرات شبابية وطلابية تحت شعارات وهمية لكنها جذّابة: السيادة، الاستقلال، الحرية، وتلبّس دور لا ينطبق على الواقع لكنه يثير نزعة التحدي التي تحاكي عادة المكوّنات النفسية لدى جيل الشباب، ثم حملة إعلامية تركّز بكثافة على تحطيم صورة الآخر وإعادة بناء صورة اختزالية كاريكاتورية عنه لا يظهر منها إلا سلبياته بطريقة مضخمة وغير صحيحة أحيانًا، في ظل خطاب سياسي وتعبوي مضلل، ومليء بالوعود الوهمية أحيانًا، وتغيب عنه قضايا وملفات أساسية تُعنى بمصالح وطنية وشعبية أساسية، وبخاصة ملفات الوضع المعيشي والأزمة الاقتصادية والفساد والإصلاح الإداري والدَّين العام...

في المقابل، كان قد سبق حدث التمديد لرئيس الجمهورية عملٌ على المستوى الدولي تبنّى عملية إطلاقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الصديق الشخصي لرئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، واشترك في بلورته ودفعه إلى مجلس الأمن الرئيس الأميركي جورج بوش.

3.2. القرار 1559

يمثل هذا القرار الوجه الدولي لـ "الثورة اللونية" التي انطلقت في لبنان عام 2004. فالهدفان اللذان وُضِعا للثورة اللونية في لبنان - وهما مطلبان أميركيان في الأساس - المتمثّلان بإخراج سورية من لبنان، عسكريًا وسياسيًا، من أجل إنهاء دورها الإقليمي ومن ثم عزلها تمهيدًا

---

[30]- وُضعت خطة استهداف العراق وإيران قبل الغزو العراقي للكويت في إطار ما سُمّي "استراتيجية الدفاع الإقليمي" التي أقرّها الرئيس الأميركي جورج بوش الأب وأكثرية أعضاء البنتاغون في ربيع عام 1990. وقد عرض بوش الخطة على الشعب الأميركي في 2 آب/أغسطس 1990، أي عقب دخول الجيش العراقي إلى الكويت مباشرة، وذلك لإيهام الرأي العام الأميركي أن الخطة قد طُوِّرت بسبب الغزو العراقي للكويت. أنظر:

Le Monde Diplomatique (November, 1997).

[31] – قاد هذا التحرك أساسًا عام 2000 كل من الزعيم وليد جنبلاط والبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير وصحيفة **النهار**.

لإسقاط نظامها السياسي، ونزع سلاح المقاومة، وهو أمر كان يصعب تحقيقه بالاستناد إلى العناصر الداخلية وحسب، كان لا بد من توفير ضغط دولي جدّي لتحقيقهما. فـ"الثورة اللونية" كانت تراهن على إمكان إحداث تغيير في توجّهات السلطة في لبنان من خلال منع التجديد لرئيس الجمهورية أميل لحود بهدف المجيء برئيس جديد يتبنّى أهداف الثورة اللونية هذه. فسارع رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري إلى توظيف علاقاته الشخصية بالرئيس الفرنسي جاك شيراك[32] من أجل استصدار قرار في مجلس الأمن يسبق موعد جلسة مجلس النواب اللبنانية التي يفترض أن يتم خلالها التجديد لرئيس الجمهورية، ويلزم سورية عدم التدخل لإقرار هذا التجديد في البرلمان اللبناني؛ فتم التحضير لاستصدار القرار وصوغه على أكثر من جبهة، ففي الوقت الذي كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك يلتقي بنظيره الأميركي جورج بوش في حزيران/يونيو 2004 في احتفال الذكرى الستين لإنزال الحلفاء عند شاطئ النورماندي ويطلعه على أفكار مشروعه الذي يهدف إلى إسقاط النظام في دمشق عبر لبنان كانت شخصيات لبنانية وفرنسية تلتقي في منزل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، في جزيرة سردينيا الإيطالية لتنتهي من وضع توجّهات القرار في نهاية تموز/يوليو 2004[33].

وإذا كان مفهومًا يومها أهداف السياسة الأميركية من وراء إخراج سورية من لبنان وإسقاط النظام في دمشق ونزع سلاح المقاومة في لبنان لتضييق الخناق على المقاومة في فلسطين وفرض شروط تسوية وفق الأجندة الإسرائيلية، فإن السياسة الفرنسية التي انتهجها الرئيس جاك شيراك - الديغولي- تجاه المنطقة بعد عام 2003، لا يمكن تفسيرها بمعزل عن البحث الفرنسي عن دور مفقود في الشرق الأوسط في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأميركية حيال المنطقة بعد احتلال العراق، حتى ولو حصل على ذلك الدور تحت سقف الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وبما يتنافى مع بعض الثوابت في السياسة الفرنسية حيال المنطقة. وفي هذا السياق جاءت زيارة مستشار الرئيس الفرنسي موريس غوردو - مونتانيي لدمشق في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 لإقناع الرئيس السوري بشّار الأسد بأن الاحتلال الأميركي للعراق بات أمرًا واقعًا، داعيًا الأسد إلى ضرورة التغير مع المتغيرات العالمية والإقليمية، مقترحًا على الرئيس السوري القيام بمبادرة لإظهار حسن النية عبر زيارة للقدس مثلًا، أو عبر اتخاذ خطوات جريئة مماثلة تسمح بانطلاقة جديدة لتسوية

---

[32]- حول عمق العلاقات والمصالح الشخصية بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، التي كانت تصل أحيانًا إلى حدود تمويل الحريري للحملات الانتخابية وبعض الأمور الشخصية لشيراك، أنظر: ريتشارد لابفيير، **الانقلاب الكبير.. بغداد.. بيروت** (باريس: سوي، 2006). نقلًا عن العرض الذي قدمه بشير البكر عن الكتاب في: **الخليج** (الشارقة)، 24، 25، 2006/10/26.

[33]- المصدر نفسه.

الصراع العربي - الإسرائيلي[34]. كما لا يمكن تفسير تلك السياسة الفرنسية بمعزل عن العامل الشخصي لدى الرئيس الفرنسي جاك شيراك؛ وهذا ما دفع الكاتب الفرنسي ريتشارد لابفيير إلى القول "إن جاك شيراك ضحّى بأربعين عامًا من الدبلوماسية على مذبح رجل الأعمال رفيق الحريري"[35].

وهكذا تم استصدار القرار 1559 من جانب مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2004، أي قبل يوم واحد من تاريخ انعقاد جلسة مجلس النواب اللبناني المعدَّة لاتخاذ قرار بالتجديد لرئيس الجمهورية اللبناني أميل لحود، وذلك بهدف الضغط على سورية للتراجع عن قرار التجديد للحود. لكن البرلمان اللبناني عقد جلسته في اليوم التالي (3 أيلول/سبتمبر 2004) وقرر "التمديد" للَحُّود ثلاثَ سنوات بدلًا من "التجديد" له ستَ سنوات أخرى، ظنًا من سورية أن هذا الحل الوسط، بين التجديد واللاتجديد، يمكن أن يخفف من حدة الضغط الدولي والتوتر الداخلي اللبناني. وهكذا دخل لبنان بعد صدور القرار 1559 في دوّامة الصراعات الدولية والإقليمية. فقد وضع القرار لبنان على نقطة الفصل بين محورين، وبين خيارين استراتيجيين، لا يمكن التوفيق بينهما، بل لا بد من وقوف لبنان في صف أحد هذين المحورين، وهذا أمر يتطلب بدوره إلغاء أحد طرفي الصراع في لبنان الطرفَ الآخرَ، أو إضعافه على الأقل وتهميشه في المعادلة السياسية اللبنانية وتحديدًا في السياسة الخارجية، وهي إشكالية طالما دفع لبنان ثمنًا غاليًا بسببها عبر دخوله بحروب أهلية مدمّرة، عند وصول طرف سياسي إلى السلطة يعمل على إدخال البلد في سياسة المحاور الدولية. هكذا فعل الرئيس اللبناني كميل شمعون (1952 - 1958) الذي أدخل لبنان في حلف بغداد، وهذا ما تكرر أيضًا مع الرئيس بشير الجميل الذي تعاون مع "إسرائيل" أثناء غزو لبنان عام 1982، ثم هكذا فعل الرئيس أمين الجميل (1982 - 1988)، عبر إقرار اتفاق 17 أيار/مايو بين لبنان و "إسرائيل". وهذا ما أدخل لبنان في مرحلة جديدة من الحرب الأهلية المترافقة مع تصاعد هجمات المقاومة على القوات الإسرائيلية، التي أدت إلى إسقاط اتفاق 17 أيار/مايو، ووضع حد للحرب الأهلية عبر إقرار وثيقة للوفاق الوطني عرفت باتفاق الطائف.

أعاد اتفاق الطائف السياسة اللبنانية إلى نقطة التوازن السياسي والطائفي، من خلال مجموعة إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية - استثنت المساس بالنظام الاقتصادي وبمصالح الطبقة

---

[34]- David Ignatius, Washington Post, 5/2/2005.

نقلًا عن: حسن نافعة، "التداعيات الدولية"، في: أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص286.

[35]- ريتشارد لابفيير، المصدر نفسه، نقلًا عن سامي كليب، **السفير** (بيروت)، 2006/10/19.

الرأسمالية التجارية والمصرفية - أبرزها تثبيت عروبة لبنان، وإعادة توزيع الصلاحيات بين رئاستي الجمهورية والحكومة على نحو يحول دون استئثار إحداهما بالسلطة، وبالتالي يقطع الطريق على إحداهما لأخذ لبنان باتجاه خيارات ومحاور ربما تهدد بحرب أهلية جديدة. كما انسحب هذا التوازن على العلاقات السورية - السعودية التي مهدت الطريق أمام رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري إلى تمثيل الحصة السعودية في السلطة اللبنانية من خلال تقلده منصب رئاسة مجلس الوزراء خلال معظم الحقبة التي أعقبت إقرار اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية وصولًا حتى اغتياله بتاريخ 14 شباط/فبراير 2005[36].

هدفَ القرار 1559 عمليًا إلى نزع سلاح المقاومة اللبنانية وما تبقّى من سلاح المقاومة الفلسطينية في لبنان وإخراج القوات السورية منه، تمهيدًا لإخراج لبنان من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي، وضرب الدور الإقليمي لسورية، وتضييق الخناق حول المقاومة الفلسطينية وتقطيع الامتداد الخارجي لها[37]. وهكذا جاء القرار 1559 بجرعة لا يمكن لبنان تحملها، فتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق لم توفر الشروط الموضوعية لسقوط، أو حتى انكفاء، قوى الممانعة في المنطقة، وبخاصة أن بعض تلك القوى يستمد شرعيته من صناديق الاقتراع، فضلًا عن التأييد الشعبي العربي الواسع له، وهذا ما ينطبق على الأقل على كل من حزب اللّه في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، وأحمدي نجاد في إيران. ثم إن التهديدات الأميركية بتوجيه ضربة عسكرية إلى سورية أو إلى إيران، والعدوان الإسرائيلي المستمر على المقاومة في فلسطين، لم تبشر التجربة الأميركية في العراق بأنها ستنجح في المواقع الأخرى؛ كما أن المقاومة الإسلامية في لبنان المتمثّلة بحزب اللّه، لا تعترف أساسًا بمقولة "لبنان أولًا" التي حاول حلفاء واشنطن في لبنان الترويج لها بذريعة أن لبنان أمام خيارين: خيار هانوي أو خيار هونغ كونغ[38].

---

[36]- رعت السعودية عام 1988 مؤتمرًا لإخراج لبنان من الحرب الأهلية في مدينة الطائف، أسفر عن وضع وثيقة للوفاق الوطني في لبنان عرفت باتفاق الطائف. وقد حمل هذا الاتفاق عمليًا تسوية على مستويين، مستوى يتعلّق بتسوية تصالحية بين القوى السياسية الطائفية في لبنان مبنية على قاعدة التوازنات الطائفية، السياسية والديمغرافية، التي وصلت إليها الساحة اللبنانية بعد الحرب، ومستوى يتعلّق بتقاسم النفوذ الإقليمي في لبنان بين السعودية وسورية بعدما انكفأ النفوذ الإسرائيلي الذي حاول حكم لبنان عقب احتلاله عام 1982. وقد تمخضت هذه التسوية عن إعطاء السعودية حصة في السلطة اللبنانية تمثّلت بتولي رفيق الحريري رئاسة الحكومة في معظم سنوات ما بعد الحرب الأهلية (1992-1998، و2000-2004). وقد قامت هذه التسوية على قاعدة تعايش اتجاهين متناقضين: (1) اتجاه أرادت سورية تثبيته في لبنان يكرّس انكفاء النفوذ الإسرائيلي في لبنان إثر عمليات المقاومة الإسلامية والوطنية (2) واتجاه حمله رفيق الحريري معه إلى السلطة يعطي الأولوية للرؤية الاقتصادية غير الإنتاجية التي تركّز على النشاط العقاري والخدماتي والمصرفي وتحن إلى استعادة لبنان دوره التاريخي الوسيطي المفقود.

[37]- نص القرار 1559.

[38]- شعار "هانوي أو هونغ كونغ" رفعه أولاً الوزير السابق وليد جنبلاط في إطار الحملة ضد سلاح المقاومة لوضع الرأي العام اللبناني أمام خيارين: إما خيار المقاومة والحروب والتخلف الاقتصادي وإما السلام وإنهاء المقاومة و "الجنّة" الاقتصادية، وهذا شعار يغيّب إلى حدٍ بعيد الأسباب الفعلية للأزمة الاقتصادية التي كان يعيشها لبنان في السنوات الأخيرة لحكومات الرئيس رفيق الحريري والتي بلغ معدل النمو الاقتصادي في لبنان بسببها حدود الصفر، وهي أزمة تمخضت أساسًا عن السياسات الاقتصادية الريعية التي اعتمدت

وهذا ما يفسر لاموضوعية الطلب إلى حزب اللّه الموجود في لبنان مثلًا، أو أي حركة سياسية عربية أخرى، إسلامية كانت أو قومية أو ماركسية، التخلي عن كون قضية تحرير فلسطين، أو حتى تحرير العراق، من القضايا المركزية في خطابها السياسي.

من هنا يبدو القرار 1559 في طلبه نزع سلاح حزب اللّه، وسلاح المقاومة الفلسطينية الموجود في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أيضًا، أمرًا غير ممكن قبوله، كونه يمسّ شرعية وجود حزب اللّه - وفصائل المقاومة الفلسطينية - نشأةً ودورًا وضرورة تاريخية، فضلًا عن أنه يؤدي إلى نقل لبنان إلى دائرة الحلف الأميركي - الإسرائيلي في المنطقة وبالتالي تحويله إلى سكين في خاصرة سورية.

وبعد اغتيال الرئيس الحريري في 14 شباط/فبراير 2005، انفرط العقد القائم بين سورية والسعودية الذي كان يوفر أحد شروط التوازن في لبنان، فانسحبت سورية من لبنان تحت ضغط كرة الثلج المتدحرجة في الشارع، المترافقة مع قرارات مجلس الأمن، واستكملت الثورة اللونية دورها متوِّجة إياه بالانتخابات النيابية التي أجريت في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2005، والتي أتاحت، ولو بطرائق ملتبسة أحيانًا، حصول أقطاب الثورة اللونية على أغلبية نيابية متمحورة أساسًا حول التيار السياسي الذي كان يقوده الرئيس رفيق الحريري، والذي تسلّم قيادته من بعده نجله سعد الدين، فأتاح هذا الانتصار البرلماني لتيار الحريري الذي يمثل الحصة السعودية في السياسة اللبنانية، كما أشرنا، تأليف حكومة برئاسة فؤاد السنيورة، نالت الثقة بأغلبية أصوات البرلمان على أساس بيان وزاري يتناقض في جوهره مع القرار 1559 لناحية نزع سلاح المقاومة، وهو الشرط الذي لقيت تلك الحركة الدعم الدولي للوصول إلى السلطة من أجل تطبيقه أصلًا. وهكذا فشلت الحكومة التي يقودها تيار الحريري في تطبيق القرار 1559 سياسيًا، الأمر الذي استدعى تدخلًا أميركيًا - إسرائيليًا مباشرًا لتطبيقه عسكريًا[39].

في هذا السياق شُنَّت الحرب الإسرائيلية على لبنان لتنفيذ القرار 1559 وفق مخطط أميركي سبق أن اتخذ بعدما فشلت الإدارة الأميركية في تنفيذ القرار سياسيًا عبر مبعوثها إلى لبنان والمنطقة[40]. كما تحدثت مصادر متعدّدة عن أن وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس

في لبنان منذ بداية تسعينيات القرن الماضي والتي أسفرت عن تراكم دين عام على البلاد هو من الأعلى في العالم قياسًا على عدد السكان وحجم الناتج الإجمالي القومي.

[39]- أمين محمد حطيط، "حرب 2006 على لبنان.. خلفية وأداء ونتائج،" **الجزيرة. نت**، 2006/8/15، في:
http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspx/print.htm

[40]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/8.

ومساعد وزير الخارجية دايفيد وولش قد هددا بتنفيذ هذا القرار بالقوة[41]. وذكرت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية أن السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان أبلغ الحكومة اللبنانية منذ شهر آذار/مارس 2006 أن الولايات المتحدة تمنح المسؤولين اللبنانيين فرصة خمسة أشهر لنزع سلاح حزب اللّه، وإن فشلوا فإن واشنطن ستتولّى المهمة بنفسها[42].

وكانت التصريحات الإسرائيلية تجاه لبنان طوال كل الحقبة من أيلول/سبتمبر 2004 تاريخ صدور القرار 1559 حتى تموز/يوليو 2006 تاريخ وقوع الحرب، تركّز على ضرورة تطبيق الحكومة اللبنانية بنود القرار، حتى إن وزير الخارجية الإسرائيلية السابق سيلفان شالوم أعلن بوضوح أن هدف الحرب على لبنان هو تطبيق ذلك القرار الذي كان من صنعه مع دول أخرى[43].

3.3. الإعداد للحرب: الدور الأميركي

ارتبط الدور الأميركي في هذه الحرب بالرؤية الاستراتيجية الأميركية الأشمل لمنطقة الشرق الأوسط ككل، التي تقوم، كما ذكرنا، على دعامتين رئيسيتين تمثّلان وجهين لعملة واحدة في تلك الاستراتيجية: السيطرة على النفط وضمان أمن "إسرائيل". وإذا كانت "دمقرطة" المنطقة تمثّل إحدى أدوات تحقيق تلك الاستراتيجية، كون التصوُّر الأميركي المسبق لـ "الديمقراطية" ينطلق من أن "الديمقراطية" في المنطقة لا بد من أن توصل قوى "ليبرالية" و "معتدلة" إلى السلطة تكون صديقة للولايات المتحدة ومستعدة للتطبيع مع "إسرائيل"، فضلًا عن أن هذه الفرضية انطلقت من أن ما يولّد "التطرف والإرهاب" في المنطقة هو الاستبداد، لا السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة التي تقوم على غطرسة القوة وسياسة "إسرائيل" العدوانية التي تصرّ على الاحتلال وعلى رفض إعطاء الشعب الفلسطيني ولو ذلك الجزء من حقوقه المعترف بها دوليًا.

غير أن الرهان على الدمقرطة التي مثلت إحدى أدوات مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته الإدارة الأميركية عقب غزوها العراق أسقطته صناديق الاقتراع في غير بلد عربي، بعدما أوصلت قوى راديكالية معادية لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة إلى البرلمان أو إلى السلطة التنفيذية. وهو ما جعل الإدارة الأميركية تعيد النظر في سياسة "الدمقرطة" التي كان يمكن أن تصيب الكثير من حكومات المنطقة، بما فيها تلك الصديقة للولايات المتحدة، واستبدالها بسياسة فرز دول المنطقة على قاعدة دول وقوى "معتدلة" ودول وقوى "متطرفة"، واعتماد

---

[41]- عبد القادر ياسين، "رؤية عربية للحرب على لبنان،" **السياسة الدولية**، العدد 166 (تشرين الأول/أكتوبر 2006)، ص 126-127.

[42]- أحمد دياب، "المواقف الدولية من الحرب على لبنان،" **السياسة الدولية**، العدد 166 (تشرين الأول/أكتوبر 2006)، ص 138.

[43]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/19.

سياسة أحلاف تضع الدول والقوى "المعتدلة" في وجه الدول والقوى "المتطرفة"، بهدف خلق شرق أوسط جديد خال من المعادين للولايات المتحدة و "إسرائيل"[44]... ويبدو أنه كان هناك توافق أميركي - إسرائيلي على هذا التخلي عن "الدمقرطة". وهذا ما عبّر عنه دانيال بايبس مدير منتدى الشرق الأوسط، الذي رأى أن إدارة الرئيس جورج بوش ارتكبت خطأين في لبنان، كما في معظم بلدان الشرق الأوسط، هما الإلحاح على إجراء انتخابات سريعة، وعدم الاعتراض على مشاركة الإسلاميين فيها، لأن ذلك ساهم في وصول قوى إسلامية إلى السلطة؛ واقترح بايبس عدم تسرّع الإدارة الأميركية في دمقرطة دول الشرق الأوسط لأن ذلك يساعد على إيصال الأعداء إلى السلطة[45]. أما روزينبرغ، مدير دائرة التحليل السياسي في منتدى السياسة الإسرائيلية، فرأى أنه ليس المهم أن "يكون جيران "إسرائيل" ديمقراطيين ما دام لديهم رغبة في العيش بسلام معها"، فـ "الأردن على سبيل المثال، ليس ديمقراطيًا، لكنه الجار الذي تحتاج إليه "إسرائيل"، وكذلك مصر ليست ديمقراطية، لكنها في حالة سلام مع "إسرائيل"، وهي لن تتحول إلى دولة ديمقراطية"، فـ"الجيران "المسلمون" غير الديمقراطيين هم أفضل كثيرًا من الجيران الديمقراطيين"[46].

وفق هذه المقاربة الأميركية الجديدة لم يتغير الأعداء الرئيسيون للولايات المتحدة في المنطقة، أي سورية وإيران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس، أي الذين ما زالوا يتبنون ويدعمون خيار المقاومة في وجه "إسرائيل" إلى جانب أعداء آخرين في شمال أفريقيا[47]. غير أن ما تغيّر وفق هذه الرؤية أن المعركة ضد هؤلاء لن تنفّذ من جانب أميركا و "إسرائيل" مباشرة وحسب، بل سيكون للعرب والمسلمين أنفسهم، المتمثّلين بمحور الاعتدال، دور في هذه المعركة. وقد حصل الكثير من النقاش في أوساط الإدارة ومراكز الدراسات الأميركية حول تحديد أهداف تلك الحرب بحسب الأولوية: سورية أم إيران أم حزب الله. وعلى الرغم من الإصرار الأميركي والإسرائيلي على ضرورة إيقاف البرنامج النووي الإيراني ولو بضربة عسكرية تسرّب الكثير من المعلومات عن مدى الاستعداد الذي بلغته القوات الأميركية لتنفيذها، فإن المخاوف من أن تُحدث عملية ضرب إيران رد فعل عسكريًا يقوم حزب

---

[44] **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص51-52.

[45] **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/12.

[46] المصدر نفسه.

[47] استنادًا إلى الجنرال ويسلي كلاركس في كتابه **كسب المعارك الحديثة**، كان البنتاغون يخطط لضرب حزب الله منذ عام 2001. ويشير كلاركس إلى أن مسؤولين كبارًا في البنتاغون أكدوا له أن الإعداد للحرب على العراق كان يُطرح في سياق خطة لحملة تستغرق خمس سنوات تشمل سبعة بلدان هي العراق وسورية ولبنان وليبيا وإيران والسودان والصومال. أنظر:
"Secret 2001 Pentagon Plan to Attack Lebanon", *Global Reseach*, July 23,2006, available at: http://www.globalresearch.ca/PrintArticle.php?articleId=2797

اللّه به تجاه "إسرائيل" غلَّبت الرأي في الإدارة الأميركية وفي "إسرائيل" على ضرورة التخلص من القدرات العسكرية لحزب اللّه بالقوة تمهيدًا لضرب إيران.

وفي هذا الصدد تحدثت معلومات دبلوماسية تركية عن أن الحرب على لبنان كانت مقررة مسبقًا بغضّ النظر عن عملية الأسر التي قام بها حزب اللّه، لأن الأميركيين قرروا حسم الموقف مع إيران وسورية، غير أن هذا ينبغي أن يبدأ وفق الرأي الأميركي - الإسرائيلي بضرب حزب اللّه الذي يؤثر في أمن "إسرائيل"[48]. وفي السياق نفسه كشف سيمور هيرش أن الحرب على لبنان كانت مُعدّة مسبقًا ومتفقًا عليها بين "إسرائيل" وأميركا، تمهيدًا لضرب المنشآت النووية الإيرانية بما فيها المنشآت الموجودة تحت الأرض. ونقل هيرش عن خبير أميركي في شؤون الشرق الأوسط أن الحكومتين الإسرائيلية والأميركية كانتا على علم مسبق بالحرب وأن بعض أعضاء إدارة بوش سبق أن تبلغوا بها، ويضيف هيرش أن البيت الأبيض كان حريصًا على تدمير صواريخ حزب اللّه قبل تدمير المنشآت النووية الإيرانية[49]. وكانت تقارير إسرائيلية نُشرت عام 2005 قد تحدثت عن ضرورة احتلال "إسرائيل" جنوبَ لبنان وتحييد صواريخ حزب اللّه قبل توجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد إيران من جانب أميركا و "إسرائيل"[50].

وذكر هيرش أن إدارة الرئيس بوش الابن كانت متورِّطة في التخطيط للضربات الإسرائيلية على لبنان، مضيفًا أن الرئيس الأميركي ونائبه تشيني كانا مقتنعين أن نجاح عمليات القصف الجوي الإسرائيلي ضد التحصينات التحت الأرضية ومجمّعات القيادة والتحكّم التابعة لحزب اللّه سوف يضمن أمن "إسرائيل" وسيكون مقدّمة لعملية أميركية استباقية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية المحصن بعضها تحت الأرض أيضًا، مشيرًا إلى أن القوات الجوية الأميركية ذهبت إلى "إسرائيل" مع بعض التكتيكات الجديدة، قائلة: "دعونا نركز على القصف ونتقاسم ما لدينا في إيران وما لديكم في لبنان"[51]. من جهة أخرى، أكّدت قناة فوكس نيوز الأميركية مشاركة الولايات المتحدة في التخطيط للعمليات العسكرية التي أطلقتها "إسرائيل" في لبنان[52]. ويذكر

---

[48]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/18، خير الدين حسيب، "حول الحرب الإسرائيلية على لبنان: ورقة خلفية"، في: أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص33.

[49]- سمير عواد، "حرب لبنان "بروفة" لضرب إيران: الإسرائيليون كانوا سيهاجمون عاجلًا أم آجلًا"، **الراية** (الدوحة) في:
http://www.raya.com/site/topics/printArticle.asp?cu_no=2&item_no=172851&version=1 & templa

[50]- "3 أشهر ستهز الشرق الأوسط"، Swiss info، 2006/7/31. في:
http:www2.swiss info.org/sar/Swissinfo.html?siteSect=41& sid= 6927413

[51]- Seymour M. Hersh, "Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War", *The New Yorker*, 21/8/2006, available at: http://www.newyorker.com/pintables/fact/060821fa_fact

[52]- **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص53.

هيرش استنادًا إلى مستشار حكومي أميركي أن الولايات المتحدة استقبلت أكثر من مرة مسؤولين إسرائيليين لمناقشة هذه العملية العسكرية[53]، وقد أكّدت مصادر إسرائيلية بدورها أن فريقًا من الخبراء العسكريين الإسرائيليين توجّه إلى واشنطن قبل بضعة أشهر من بدء العملية العسكرية وعقدوا اجتماعات مشتركة أُطلع الرئيس الأميركي جورج بوش الابن عليها وانتهت إلى تحديد ساعة الصفر وشن حرب على لبنان بهدف اقتلاع جذور حزب اللّه، على أن يكون التوقيت متزامنًا مع أي حادث يقع على الحدود[54]. وهذا ما أكّدته صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية حين نقلت عن رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) مئير داغان أن لجنة الحوار الاستراتيجي الإسرائيلي - الأميركي ناقشت في اجتماعها الأخير في نهاية شهر آذار/مارس 2006 العملية العسكرية الإسرائيلية على لبنان، وأن الطرف الأميركي تعهّد بتوفير الغطاء السياسي الكامل لمثل هذه العملية[55].

وفي هذا السياق أيضًا عقد في معهد أميركان انتربرايز في كولورادو، يومي 17 و18 حزيران/يونيو 2006، اجتماع حضره نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، إلى جانب نتنياهو وباراك وبيريز، وبحضور النائب ناتانم شارانسكي، تم فيه وضع اللمسات الأخيرة على خطط تدمير حزب اللّه عسكريًا[56]. كل هذه الاستعدادات رافقها استعداد ميداني على الأرض، إذ نفّذ الجيش الإسرائيلي مناورات وتدريبات عسكرية على الجبهة الشمالية للتدرب على حرب الشوارع، وعلى احتلال مواقع وتطهيرها. وكشفت بعض المصادر أن الجيش الإسرائيلي كان يهدف إلى خلق منطقة عازلة في الجنوب اللبناني بعد احتلالها وتطهيرها للحؤول دون تمكين حزب اللّه من معاودة قصف "إسرائيل" بصواريخ الكاتيوشا[57].

لم يتوقف الدور الأميركي عند حدود الإعداد للحرب، بل قامت الولايات المتحدة بإدارة الحرب سياسيًا على المستوى الدولي، حتى إن قرار وقف إطلاق النار ووقف الحرب كان ممسوكًا بيد الإدارة الأميركية لا بيد الحكومة الإسرائيلية. وأكّد الرئيس الأميركي جورج بوش الدور المركزي الذي تؤديه الولايات المتحدة في تلك الحرب التي وصفها بأنها "ليست عملية إسرائيلية وافقت

53- Seymour M. Hersh, Ibid.

54- أحمد أبو هدبة، "الرؤية الإسرائيلية للحرب على لبنان،" **شؤون الأوسط**، العدد 123 (صيف 2006)، ص51.

55- المصدر نفسه، ص 49.

56- حسن نافعة، "التداعيات الدولية"، في: أحمد، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، ص 388، وأحمد دياب، "المواقف الدولية من الحرب على لبنان"، **السياسة الدولية**، العدد 166 (تشرين الأول/أكتوبر 2006)، ص 138.

57- أحمد أبو هدبة، المصدر نفسه، ص 49.

عليها الولايات المتحدة، لكنها عملية للولايات المتحدة تنفّذها "إسرائيل""[58]. وفي السياق نفسه ذكر المتحدّث باسم السفارة الإسرائيلية في واشنطن دايفيد سيغال "أن القوات الجوية الإسرائيلية لم تكن ترى سببًا لضرب حزب الله، نحن لم نخطط للحملة، هذا القرار قد فُرض علينا"[59]. وقد كانت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس التي تدير المعركة السياسية للحرب دوليًا تصِرّ على عدم وقف إطلاق النار إلا بعد تدمير حزب الله وضمان نزع سلاحه. وحين التقت رايس بقادة قوى 14 آذار في لبنان، في مقر السفارة الأميركية في عوكر، شمال بيروت، أصرت خلال اللقاء على ضرورة عدم وقف العملية العسكرية إلا في حال تحقيق الشروط المطروحة، وعلى عدم القبول بحل جزئي أو مؤقّت بل المطلوب حل نهائي وجودي، مؤكدة أنه لا توجد حدود أمام هذه العملية[60].

إلى جانب ذلك قدمت الولايات المتحدة دعمًا ماليًا وعسكريًا كاملًا إلى "إسرائيل" في حربها على لبنان؛ فقد ذكر موقع **برافدا أون لاين** أن الولايات المتحدة دفعت لـ "إسرائيل" كل تكاليف حربها تلك[61]، في حين ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** (2006/6/22) أن الإدارة الأميركية سارعت خلال الحرب إلى إرسال "قنابل الأعماق" الموجّهة بالليزر إلى "إسرائيل"، وهي مؤلفة من نحو 100 قنبلة جي بي يو 28 (GBU – 28) التي تزن كل منها 2268 كلغ، والمصمَّمة لتدمير التحصينات والتي يمكن توجيهها بواسطة الأقمار الاصطناعية[62].

فضلًا عن ذلك، استخدمت "إسرائيل" في تلك الحرب معظم مخزونات معدّات الطوارئ العسكرية التي تخزّنها الولايات المتحدة في "إسرائيل"[63]. وبعد الحرب وافق الكونغرس الأميركي على مضاعفة معدات الطوارئ هذه، فبعدما كانت قيمة المعدّات المخزّنة في "إسرائيل" تساوي 100 مليون دولار، وافقت الحكومة الأميركية على زيادتها لتبلغ قيمتها 200 مليون دولار، ثم سيضاعف هذا المخزون عام 2008 مرة أخرى. علمًا أن مخزونات الطوارئ هذه لها بعد شرق أوسطي في حالات الطوارئ. وفي مثل هذه الحالات تكون "إسرائيل" مخوّلة استخدام هذا المخزون[64]. وهذا ما يظهر أن "إسرائيل" هي بالفعل قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط.

---

[58]- أحمد دياب، المصدر نفسه، ص 138.

[59]- Hersh, "Watching Lebanon: Washington's Interests in Israel's War",

[60]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/25.

[61]- Sorcha Faal, "US Financed Israel Bombing of Lebanon," *Global Research*, December 18, 2006, at: http://www.globalresearch.ca/PrintArticle.php?articleId=4185

[62]- **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص533.

[63]- Yitzhak Benhorin, "US to Double Emergency Equipment Stored in Israel", Ynetnews.com, December 13, 2006, available at: http://www.ynetnews.com/articles/0.7340L-3338927.00.html

[64]- Ibid.

من جهة أخرى قررت الولايات المتحدة السماح لـ "إسرائيل"، عقب حربها على لبنان باستخدام الضمانات المالية الأميركية التي سبق أن أعطيت لها ولكنها لم تكن قد أنفقت كلها بعد. فقد سبق للولايات المتحدة أن وافقت على إعطاء "إسرائيل" ضمانات بقيمة 9 مليارات دولار، على أن تنفق في غضون 3 سنوات، لكن هذه المدّة مُددت لسنة إضافية وقد أنفقت "إسرائيل" نصف هذه الضمانات فقط، وطلبت من الولايات المتحدة أن تمدّ د لها مجددًا مدة استخدامها، وبعد الحرب على لبنان وافقت الولايات المتحدة على تمديد المدة حتى سنة 2011[65].

رابعًا: مواقف دول الخليج تجاه الحرب

قبل البدء بعرض مواقف دول الخليج ودورها تجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان، لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات اللافتة للنظر في هذا السياق: **أولها** تباين مواقف دول مجلس التعاون الخليجي حيال الحرب الإسرائيلية الأخيرة، وهذا ما يشير إلى عدم وجود سياسة خارجية موحّدة لدى دول مجلس التعاون تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وتجاه الحرب الإسرائيلية على لبنان بوجه خاص، بل أكثر من ذلك ليس لدى هذه الدول حتى سياسة موحَّدة تجاه قضاياها الخليجية نفسها، وهذا ما يظهره اندفاع هذه الدول فرادى للدخول باتفاقات أمنية أو تجارية مع أطراف أجنبية، حتى ولو كان ذلك على حساب العلاقات البينية لهذه الدول؛ **ثانيها** وجود رؤية مرتبكة لدى دول مجلس التعاون حيال الصراع العربي - الإسرائيلي، وهذا ما جعل بعض هذه الدول تغيّر مواقفها بين الأيام الأولى للحرب وبين الأيام الأخيرة منها، وخصوصًا بعدما ظهر أن مسار الحرب لم يذهب في الاتجاه الذي كان مرسومًا لها أن تذهب فيه؛ **ثالثها** أن بعض دول مجلس التعاون، التي تذكّر من وقت إلى آخر بأن سقفها في التعاطي مع الصراع العربي - الإسرائيلي هو مبادرة الملك عبد اللّه بن عبد العزيز التي أطلقها في بيروت في آذار/مارس 2002، بدلًا من أن تستفيد من النتائج الميدانية للحرب الأخيرة ومن أن تعزّز عناصر القوة الموجودة في الساحة العربية بهدف تحسين شروطها وانتزاع مزيد من التنازلات من "إسرائيل"، راحت بعد الحرب تقدم تنازلات مجانية إلى "إسرائيل" وتعمل على إضعاف بعض عناصر القوة العربية. هذا مع العلم أنه حين يتم الحديث عن دور دول مجلس التعاون الخليجي حيال الحرب وحيال الصراع العربي - الإسرائيلي فلا بد من الأخذ في الحسبان التفاوت الواضح في ثقل الدور الذي تقوم به كل دولة أو في مدى انخراطها في التعامل مع هذا الصراع أو مع هذه الحرب. وهذا طبعًا له أسبابه الموضوعية أحيانًا نظرًا إلى اختلاف الثقل السياسي

---

[65]- Ibid.

والاستراتيجي الذي تمثّله كل دولة من دول المجلس على الساحة العربية أو داخل مجلس التعاون الخليجي نفسه.

4.1. الموقف السعودي

مثّل الموقف السعودي في الحرب الإسرائيلية على لبنان اختراقًا جديدًا في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي الحروب الكبرى الست التي شهدها هذا الصراع (1948، 1956، 1967، 1973، 1982، 2006)، إذ إنها المرة الأولى التي تحمِّل دولة عربية، منذ بداية الحرب، المسؤولية علنًا لطرف عربي تشنّ "إسرائيل" حربًا عليه؛ ففي اليوم الثاني لبدء الحرب (13 تموز/يوليو 2006) أصدر مصدر مسؤول في السعودية بيانًا يحمّل فيه حزب اللّه مسؤولية الحرب التي تشنّها "إسرائيل" على لبنان ويتحدّث عن لاشرعية المقاومة الحالية، سواء في لبنان أم في فلسطين أيضًا، ملقيًا على كل من حزب اللّه وحركة حماس مسؤولية ما يحدث من عدوان إسرائيلي على لبنان وفلسطين.

ويقول البيان "إن السعودية كانت تقف دومًا وبكل إمكاناتها مع المقاومة الفلسطينية المشروعة التي تستهدف مقاومة الاحتلال العسكري وتجنّب إيذاء الأبرياء [أي المدنيين الإسرائيليين]، ومن المنطلق نفسه، وقفت المملكة بحزم مع المقاومة في لبنان حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني [مع العلم أن الاحتلال لم ينتهِ كليًا]. والمملكة إذ تستعرض بقلق بالغ الأحداث المؤلمة الدامية التي تدور الآن في فلسطين ولبنان، توّد أن تعلن بوضوح أنه لا بد من التفرقة بين المقاومة الشرعية وبين المغامرات غير المحسوبة التي تقوم بها عناصر داخل الدولة ومن ورائها دون رجوع إلى السلطة الشرعية في دولتها ودون أي تشاور أو تنسيق مع الدول العربية، فتوجِد بذلك وضعًا بالغ الخطورة يعرّض جميع الدول العربية ومنجزاتها للدمار دون أن يكون لهذه الدول أي رأي أو قول، وإن المملكة ترى أن الوقت قد حان [أي في ذروة العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان] لأن تتحمل هذه العناصر وحدها المسؤولية الكاملة عن هذه التصرفات غير المسؤولة، وأن يقع عليها وحدها عبء إنهاء الأزمة التي أوجدتها"[66].

وما لبث وزير الخارجية سعود الفيصل أن كرّر بعض هذه المواقف خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة بتاريخ 15 تموز/يوليو، داعيًا إلى ضرورة فتح صفحة جديدة للعمل العربي المشترك وبأسلوب جديد وبروح جديدة، وإلى عدم الاستمرار في تكرار الأخطاء، مشيرًا إلى أن أي محلّل موضوعي للأوضاع العربية خلال نصف القرن الأخير، في إشارة غير مباشرة إلى حرب عام 1967، لا بد من أن يستنتج أن الأوضاع المتردية التي يعانيها العرب جاءت نتيجة

---

[66]- **السفير** (بيروت)، 2006/7/14.

قرارات مرتجلة انفعالية اتخذها الذين اتخذوها من دون تفكير في العواقب وجاءت النتيجة كارثية[67].

من جهة أخرى، أكّدت السعودية على لسان وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني في بيان عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء السعودي في جدة مع دخول الحرب في لبنان أسبوعها الثالث (في 31 تموز/يوليو) أن موقف المملكة يعمل على "التصدي للتوجه الأيديولوجي الذي يسعى إلى تفجير المنطقة وإزكاء أسباب الفرقة والانقسام داخل دولها، كما هو حادث في العراق الشقيق وفلسطين المحتلّة وتجري محاولة تنفيذه في لبنان أيضًا"[68]، مؤكدًا أن المملكة تعمل على "دعم سيطرة الدولة اللبنانية ومؤسساتها الوطنية الرسمية على كامل التراب اللبناني"[69]. وهذا ما يظهر بوضوح أن الموقف السعودي في جوهره لا يعبّر عن مخاوف السعودية من تصاعد الدور الإيراني وامتداداته الشيعية في المنطقة، كما سنرى لاحقًا، بقدر ما يعبّر عن موقف من القوى الإسلامية التي تتبنى خيار المقاومة ضد الاحتلال الأميركي والإسرائيلي في المنطقة، بغض النظر عن سنّية هذه القوى أو شيعيتها.

من جهة أخرى، لن يلبث الموقف الانكفائي للسعودية، الذي عُبِّر عنه في بيان اليوم الثاني للحرب، أن يبدَّل باتجاه العمل الجدي على التوصل إلى وقف لإطلاق النار، بعدما تطوّرت الوقائع الميدانية للحرب على عكس النحو الذي روَّج له الأميركيون في الأيام الأولى من الحرب بأنها ستنتهي في غضون أسبوعين بعد القضاء كليًا على حزب اللّه، غير أن صمود المقاومة في الحرب وإطلاقها مفاجآت عسكرية غير متوقّعة في المعركة، إلى جانب التركيز الإسرائيلي على القصف الجوي التدميري الذي راح يودي بحياة المئات من المواطنين، بمن فيهم الأطفال، في الوقت الذي لم تظهر التطوّرات الميدانية أن "إسرائيل" قادرة على حسم المعركة في غضون أيام أو أسابيع، كل ذلك دفع بالسعودية وبغيرها من الدول الخليجية والعربية إلى التحرّك من أجل اتخاذ التدابير الكفيلة "بوضع نهاية سريعة للمواجهات العسكرية الحالية على الساحة اللبنانية لوقف الدمار الذي يتعرّض له لبنان وإنقاذ الأبرياء الذين يدفعون حياتهم ثمنًا لهذه الأعمال الإجرامية"[70].

---

[67]- مأمون كيوان، "المواقف العربية والإسلامية: إدانة العدوان وتضامن مع لبنان،" **شؤون الأوسط**، العدد 123 (صيف 2006)، ص33.

[68]- www.atan.com/print.php?sid =7503

[69] - Ibid.

[70]- بيان الرئاسة المصرية الذي سبق انعقاد اللقاء بين الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل السعودي الملك عبد اللّه في 25 تموز/يوليو 2006 في القاهرة، لدراسة سبل وقف إطلاق النار في الحرب الإسرائيلية على لبنان. **الديار** (بيروت)، 2006/7/25.

4.2. مواقف دول خليجية أخرى

في مقابل الموقف السعودي، برزت مواقف خليجية أكثر تأييدًا للمقاومة في مواجهتها للحرب الإسرائيلية على لبنان، فقد عبّرت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها للعدوان الإسرائيلي على لبنان، منتقدةٍ على لسان مصدر مسؤول مواقف بعض الدول العربية الأخرى، بما فيها موقف السعودية، من دون أن تسميّها، فضلًا عن بعض المواقف الدولية، التي وفّرت غطاءً ضمنيًا لاستمرار الحرب. وأكّد المصدر موقف قطر الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود اللبنانية (الخط الأزرق)، ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته لوضع حد للعدوان الإسرائيلي[71]. وعقب الحرب زار أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني لبنان، وحيّا الشعب اللبناني ومقاومته التي حققت منذ سنوات أول انتصار عربي على "إسرائيل"، مؤكدًا وقوفه مع أي بلد عربي يدافع عن أرضه، واصفًا منع السلاح عن اللبنانيين في الوقت الذي يسمح للسلاح بالوصول إلى الإسرائيليين بأنه أمر غير مقبول[72].

أما الموقف الكويتي فقد عبّر عنه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي في اليوم الثاني للحرب (13 تموز/يوليو) الذي دعا المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياتهما والتدخل لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين[73]. ثم أكّد البرلمان الكويتي في وقت لاحق ضرورة دعم المقاومة في لبنان وفلسطين، وانتقد أعضاء مجلس الأمة الكويتي الصمت العربي والدولي، وأكّد بعضهم ضرورة دعم المقاومين اللبنانيين والفلسطينيين، مطالبين الشعب العربي وحكوماته بالتحرك لدعم المقاومة، وانتقد بعضهم الآخر بعض المواقف العربية حيال ما يجري في لبنان.

كما أعلن وزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم الصباح أن "أهداف العدوان الإسرائيلي على لبنان خبيثة وليس المقصود منها استرداد الجنديين وإنما تدمير الأمة العربية كلها وليس لبنان وحسب"[74]. وعلى صعيد الموقف اليمني، انتقد الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح موقف الدول العربية، مشيرًا إلى أنه موازٍ لدعم العدوان الإسرائيلي على لبنان[75].

---

[71]- **الديار** (بيروت)، 2006/8/1.

[72]- كيوان، "المواقف العربية والإسلامية: إدانة العدوان وتضامن مع لبنان"، ص37.

[73]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/14.

[74]- مأمون كيوان، المصدر نفسه، ص38.

[75]- **يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان: النصر المخضّب**، ص56.

4.3. موقف تيار الحريري وقوى 14 آذار في لبنان

نظرًا إلى التداخل بين كلا الموقفين السعودي واللبناني المتمثّل بتيار المستقبل بزعامة النائب سعد الحريري، وهو التيار الذي يرأس الحكومة اللبنانية ويقودها بشخص رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أثناء الحرب، سنتطرق إلى موقف هذه الكتلة السياسية في لبنان التي تتداخل بدورها مع قوى 14 آذار. فالموقف والدور اللذان قامت بهما هذه القوى إبّان الحرب يدلّان على مدى التداخل بين موقفها وبين الموقف السعودي.

في اليوم الأول للحرب صدرت في بيروت ردود فعل متضاربة عبرّت عن الانقسام السياسي القائم في البلاد على خيار المقاومة، فكانت هناك ردود فعل مؤيدة للعملية التي نفّذتها المقاومة، مقابل ردود فعل ترفض خيار المقاومة وتحمّل حزب اللّه مسؤولية ما سيحدث. وتتمثّل ردود الفعل الأخيرة هذه بالحكومة اللبنانية وتيار المستقبل وغيره من قوى 14 آذار.

أما ردود الفعل المؤيدة لعملية المقاومة، إلى جانب موقف الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه الذي أكّد أن حزب اللّه أسر جنديين إسرائيليين بهدف مبادلتهما بالأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلية ومبديًا استعداده لوقف إطلاق النار ومعلنًا أن لا سبيل لعودة الجنديين الإسرائيليين إلا بالتفاوض غير المباشر وبالتبادل، قائلًا: "نحن جاهزون للتهدئة، وإذا اختاروا المواجهة فعليهم أن يتوقعوا مفاجآت"، كان هناك موقف رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود الذي رأى أن التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون لن تخيف اللبنانيين بل ستزيدهم وحدة وتماسكًا، وإنهم ثابتون في مقاومة العدوان لاستكمال مسيرة التحرير، قائلًا: "إن تعميم "إسرائيل" لنموذج غزة في جنوب لبنان لن يكون ممكنًا"[76]. وقد أيّد هذا الموقف الداعم للمقاومة عدد من الشخصيات السياسية والدينية والعسكرية، فضلًا عن الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية في البلاد.

أما في الجهة المقابلة فكان هناك موقف الحكومة اللبنانية التي أصدرت بيانًا قالت فيه: "إن الحكومة اللبنانية لم تكن على علم وهي لا تتحمّل مسؤولية ولا تتبنّى ما جرى ويجري من أحداث على الحدود الدولية"[77]. وقرّرت الحكومة في هذه الجلسة الطلب إلى وزير الخارجية استدعاء السفير اللبناني في واشنطن فريد عبود بسبب إدلائه بتصريحات أيّد من خلالها العملية التي نفّذتها المقاومة. جاء ذلك في إثر اتصال السفير الأميركي جيفري فيلتمان برئيس الحكومة فؤاد السنيورة أثناء انعقاد الجلسة لإعلامه بتصريحات السفير عبود. كما سبق للسفير الأميركي

---

[76]- المصدر نفسه، ص50.

[77]- المصدر نفسه، ص 50-51.

أن كثّف اتصالاته ببعض الجهات الحكومية في لبنان قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء بهدف حث الحكومة على اتخاذ موقف ما ضد المقاومة. وبالفعل طالب عدد من الوزراء في الجلسة بأن يتضمن بيان الحكومة فقرة تدين عملية المقاومة كونها حصلت من دون علمهم[78].

وفي اليوم الرابع للحرب أصدر رئيس الحكومة اللبناني بيانًا أكّد فيه حق الحكومة وواجبها "في بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية، وفي ممارسة سيادتها واتخاذ قرارها في الداخل والخارج" داعيًا إلى "العمل على بسط سلطة الدولة على كل أراضيها بالتعاون مع الأمم المتحدة في الجنوب اللبناني" وإلى "ممارسة سيادة الدولة غير المنقوصة" عليه، وإلى التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة مع "إسرائيل" عام 1949[79]، الأمر الذي يعني بطريقة أو بأخرى دعوة السنيورة إلى إنهاء دور المقاومة في لبنان، وهو موقف يتقاطع بوضوح مع الموقف السعودي من الحرب.

وكذلك النائب سعد الحريري الذي كان موقفه إلى حدٍ ما نسخة عن الموقف السعودي لكن بلهجة أكثر تشددًا، حين أشار إلى "أولئك المغامرين الذين وضعونا في موقف محرج بسبب مغامراتهم غير المسؤولة" مطالبًا "بمحاسبة أولئك المغامرين الذين زجوا لبنان في أزمة هو في الواقع في غنى عنها"[80]. ولم يتوقف دور هذه القوى السياسية في لبنان عند حدود إطلاق المواقف وحسب، بل كان لهذه القوى دور في الحرب نفسها، سياسي وأبعد من سياسي أحيانًا، جاء ترجمة للتحوّلات التي بدأ لبنان يشهدها منذ عام 2000 ومن ثم منذ عام 2004 بصورة أوضح، كما سبق أن أشرنا. فقد أخذ الانقسام السياسي في خضمّ تلك التحوّلات يتمحور أكثر فأكثر حول التجاذبات الإقليمية والدولية المتمثّلة أساسًا بالصراع العربي - الإسرائيلي، وبالمشروع الأميركي في الشرق الأوسط الهادف إلى القضاء على محور "الممانعة" العربي بالتعاون مع محور "الاعتدال" العربي، فوجد لبنان نفسه منقسمًا بين هذين المحورين في الوقت الذي غابت عن هذا الانقسام القضايا الداخلية المتعلّقة بالأزمات الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية التي طالما عاناها لبنان، وبخاصة في ظل الخيارات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنمائية التي اعتمدتها معظم الحكومات اللبنانية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف.

وكان سلاح المقاومة وموقع لبنان في الصراع العربي - الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تمحور الانقسام السياسي حولها في الحقبة 2000-2006 على الرغم من أن هذه القضية قلمّا كانت

78- **الديار** (بيروت)، 2006/7/13.

79- **الديار** (بيروت)، 2006/7/16.

80- **الديار** (بيروت)، 2006/7/19.

تظهر في الخطاب السياسي العلني، باستثناء أواخر تلك الحقبة إلى حد ما. وهكذا فإن المتتبع لتطوّر أحداث تلك الحقبة في لبنان من كثب كان يمكن أن يلتقط بعض ما كان يتم تداوله في الخطاب السياسي الباطني[81] لدى بعض القوى السياسية من عدائية تجاه حزب اللّه ودور المقاومة مقابل دعوة إلى الأَولَنَة (لبنان أولًا) مترافقة مع نزعة لاعدائية تجاه "إسرائيل"، إلى جانب ما يتم تداوله من معلومات ووعود بضربة إسرائيلية قريبة تقضي على حزب اللّه. وهذا ما تمت ترجمته فعليًا في الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث بات الانقسام السياسي على خيار المقاومة أكثر علنية وأكثر ترجمة عمليًا. وقد كشفت مصادر صحافية عالمية الكثير من صفحات ذلك الدور الذي قامت به الحكومة اللبنانية وقوى 14 آذار.

وفي هذا السياق ذكر سيمور هيرش أن تلك الحرب نُظر إليها داخل الإدارة الأميركية بوصفها وسيلة لتقوية الحكومة اللبنانية لتتمكن من بسط سلطتها على الجنوب اللبناني بهدف تجريد حزب اللّه من صواريخه[82]، في حين أكّدت مصادر صحافية أخرى أن خطة ضرب سورية وحزب اللّه نوقشت في أكثر من عاصمة عربية ودولية، وأن قادة لبنانيين كانوا يحرّضون باستمرار على سورية وحزب اللّه التقوا بقادة هذه الدول أكثر من مرة، واجتمعوا فيها بمسؤولين سياسيين وأمنيين إسرائيليين، وأن عناصر حراسة لدى هؤلاء القادة اللبنانيين تلقوا تدريبات عسكرية خاصة في قواعد عسكرية وأمنية داخل "إسرائيل"[83]. وهذا ما أكّده رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز حين ذكر أنه التقى بعدد من الساسة اللبنانيين في الآونة الأخيرة، لكن نزولًا عند رغبة هؤلاء فهو فضّل عدم ذكر أسمائهم[84]. وفي الاتجاه نفسه أشار المندوب الإسرائيلي في مجلس الأمن إلى أن الحرب التي تشنّها "إسرائيل" على لبنان هي لمصلحة لبنان نفسه وهي جاءت استجابة لعدد من الأفرقاء اللبنانيين[85]. وكان شمعون شيفر كتب في صحيفة **يديعوت احرونوت** الإسرائيلية ناقلًا عن دبلوماسي أجنبي يتنقل بين لبنان و "إسرائيل" قوله "إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة يملكان

81- تحتفظ مختلف القوى السياسية في لبنان، وبخاصة تلك المرتكزة على خلفية طائفية، بمستويين من الخطاب السياسي، خطاب ظاهري تتعامل من خلاله مع القوى الأخرى ومع الإعلام، وخطاب باطني هو الأصدق تعبيرًا عن مواقف هذه القوى من مختلف القضايا السياسية والمصيرية، وتحديدًا الحساسة منها، وهو خطاب يتم التداول فيه بين أوساط الجماعة نفسها، وهو أمر يجد بعض جذوره في طبيعة النظام السياسي اللبناني الذي يقوم أساسًا على عقد بين طوائف دينية ولا بين مواطنين ودولة. لذلك من الصعب على المراقب من بعيد أن يفهم حقيقة التناقضات والخلافات السياسية في لبنان من خلال متابعته الخطاب الظاهري المعتمد في المواقف السياسية العلنية ومن الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام.

82- Hersh, “Watching Lebanon: Washington’s Interests in Israel’s War”.

83- http://www.watan.com/print.php?sid=7610

84- **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/14.

85- **الديار** (بيروت)، 2006/7/15.

مصلحة مشتركة في شلّ قدرة حزب اللّه العسكرية"[86]. وهذا ما أكّده رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه حين ذكر لمجلة **در شبيغل** الألمانية أنه يتمنّى الدخول في مفاوضات سلام مع السنيورة، مشيرًا إلى أنه "ليس هناك أمور كثيرة تبعد بيننا، إذا التقينا نتفق على كل شيء"[87].

وبالفعل سعى الرئيس فؤاد السنيورة إبّان الحرب للوصول إلى هذه النتيجة؛ ففي الأسبوع الثالث للحرب، وفي لقاء جمعه بـحسين الخليل، المعاون السياسي لأمين عام حزب اللّه، بحضور رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، وضع السنيورة حزب اللّه أمام خيارين: إما أن يسلِّم سلاحه وإما أن تستمر الحرب[88]. كما ذكر الخليل في سياق آخر أن النائب (آنذاك) سعد الحريري بعث برسالة إلى الأمين العام لحزب اللّه السيد حسن نصر اللّه إبّان الحرب يطلب منه فيها "وَعدَ شرف بأن يسلّم الحزب سلاحه لكي تتوقف الحرب"[89]. وقد بدا واضحًا منذ اليوم الأول للحرب أن سعد الحريري كان يعمل على استقدام قوات متعدّدة الجنسيات إلى لبنان بالتنسيق مع السعودية والأردن. وفي هذا السياق قام الحريري بتحركات وأجرى اتصالات دولية من دون تكليف رسمي من الحكومة اللبنانية، بهدف استقدام تلك القوات[90].

ولم يتوقف دور الحكومة اللبنانية وقوى 14 آذار عند حدود الدفع السياسي باتجاه نزع سلاح حزب اللّه، بل أشارت عدة تقارير إلى دور أمني لهذه القوى في التنسيق مع "إسرائيل" وتزويدها معلومات عن مواقع المقاومة في أثناء الحرب، إلى جانب تحريض "إسرائيل" على تصفية بعض القادة السياسيين المناوئين للحكومة في لبنان.

وهذا ما أشارت إليه مصادر صحافية إسرائيلية، نقلًا عن مصادر رسمية إسرائيلية مقرّبة من وزير العدل حاييم رامون، أن الوزير اللبناني مروان حمادة، المقرّب من الزعيم وليد جنبلاط، قام عشية اليوم الأخير للحرب (13 آب/أغسطس) بتقديم معلومات استخبارية إلى "إسرائيل" عبر السفير الأميركي في لبنان جيفري فيلتمان، تحدّد موقع وجود الأمين العام لحزب اللّه السيد

---

[86]- **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص150.

[87]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/14.

[88]- حسين الخليل، المعاون السياسي للأمين العام لحزب اللّه، مقابلة مع تلفزيون **العالم**، 2006/12/18.

[89]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/12.

وخلال مقابلة مع قناة المنار في شهر تموز /يوليو 2020 قال الحاج حسين الخليل: طلب السفير السعودي في حينها أن يراني وجرى اللقاء في بيت أحد الأصدقاء وهو النائب عباس هاشم، ولكن لم يكن هذا الصديق حاضرًا. وأضاف الخليل: إلى الآن لا أعرف ماذا كان هدف هذا اللقاء، لكن هناك مفارقة بين المواقف التي أعلنها السفير في اللقاء والمشاعر الطيبة وحديثه عن معركة الشرف والبطولة وبين المواقف المعلنة للسعودية في الحرب والقول إننا مغامرون. راجع:

https://almanar.com.lb/7026868

[90]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/23 و 2006/7/25.

حسن نصر اللّه مع معاونيه السياسيين والأمنيين، في مجمّع الإمام الحسن ومجمع صفي الدين في منطقة الرويس في الضاحية الجنوبية لبيروت، وهو ما دفع بـ "إسرائيل" إلى إرسال 18 طائرة هجومية على الفور لشنّ غارة جوية على ذلك الموقع، ألقت الطائرات خلالها، وفي غضون أقل من دقيقتين، 34 صاروخًا "ذكيًا" خارقًا للإنفاق (GBU – 28)، كانت الولايات المتحدة قد سلمتها لـ "إسرائيل" إبّان الحرب، وشاركت في تنفيذ تلك الضربة عبر تقديم دعم استخباري وتوجيهي من أقمارها الاصطناعية ومن قطعها البحرية إلى الطائرات الإسرائيلية غير المزوّدة تقنيًا بالأجهزة التي تتيح لها استخدام تلك الصواريخ بدقة عالية؛ فدمّرت الغارة ذلك الموقع متسببة بمجزرة راح ضحيتها نحو 50 مدنيًا بينهم أكثر من 15 طفلًا[91].

من جهة أخرى، اعترف ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي في سياق التحقيقات التي أجريت في الجيش الإسرائيلي عقب الحرب على لبنان، أنه كان هناك قرار بقصف منزل العماد ميشال عون أحد أبرز قادة المعارضة المناوئين للحكومة اللبنانية آنذاك وأحد أبرز المرشحين لرئاسة الجمهورية المقبلة في لبنان، خلال الحرب ضد لبنان. غير أن تدخّل بعض الدول المعنية حال دون تنفيذ العملية في آخر لحظة، كون المعلومات التي أعطيت لـ "إسرائيل" والتي تفيد بأن اجتماعات تعقد في منزل عون تضم مسؤولين من حزب اللّه ربما يكون السيد حسن نصر اللّه من بينهم، "هي معلومات كيدية". لذلك أوقف سلاح الجو الإسرائيلي هذه العملية في آخر لحظة، واستعاض عنها بقصف جسور في بعض المناطق المسيحية لتأليب الرأي العام المسيحي ضد عون[92]. وقد أكّد عون نفسه صحة اعترافات الضابط الإسرائيلي، مشيرًا إلى أنه كانت لديه معلومات في هذا الصدد فأجرى يومها اتصالات بجهات دولية لتوضيح الأمر[93].

كل هذا دفع بفرنسا إلى الدخول على خط التحقيقات التي تُجرى في الجيش الإسرائيلي عبر الطلب إلى وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقف العمل في اللجنة التي ألّفتها وزارتها للتحقيق في ظروف هزيمة الجيش الإسرائيلي في لبنان، خشية أن تؤدي التحقيقات عبر هذه اللجنة إلى افتضاح أمر الاتصالات التي كانت تُجرى بين مسؤولين لبنانيين وبين قيادة الأركان الإسرائيلية والتي أفاد مسؤولون لبنانيون خلالها بمعلومات حول قدرات حزب اللّه القتالية. وقد أفادت مصادر أوروبية أن أميركا وفرنسا تعملان على وقف العمل بهذه اللجنة بجد من أجل إنقاذ مسؤولين لبنانيين متورطين في هذه الاتصالات[94].

---

[91]- **الديار** (بيروت)، 2006/12/29، والأنباء (الكويت)، 2006/12/13. ولمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير أنظر:
http://www.alnoha.com/read9/alwazeer.htm.

[92]- تلفزيون **المنار**، 2006/10/22، نشرة أخبار الساعة 19:30 مساءً بتوقيت بيروت.

[93]- ميشال عون، مقابلة مع تلفزيون **المنار**، برنامج "بين قوسين"، 2006/12/24، الساعة 21:30 مساءً بتوقيت بيروت.

[94]- **الديار** (بيروت)، 2006/8/23.

4.4. الموقف الخليجي في جامعة الدول العربية

منذ اليوم الأول للحرب دعا الرئيس اليمني علي عبد اللّه صالح نظيره السوداني عمر البشير، بوصفه رئيسًا للقمة العربية آنذاك، إلى عقد قمة عربية طارئة لبحث الأوضاع المتردية على الأراضي الفلسطينية واللبنانية والعراقية[95]، وكان اليمن قد تقدم بمذكرة إلى أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى يطلب فيها عقد قمة "بصورة عاجلة" في صنعاء أو القاهرة أو في أي بلد عربي آخر، وذلك استنادًا إلى بروتوكول دورية القمة الذي يجيز عقد قمة طارئة في الظروف الاستثنائية، وبشرط موافقة ثلثي الأعضاء، ولكن هذه الدعوة لم تحصل على النصاب المطلوب، الأمر الذي جعل اليمن يسحب دعوته "منعًا لحدوث انشقاق في الصف العربي"[96].

في السياق نفسه، جاء الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في مقر جامعة الدول العربية في 15 تموز/يوليو، ليظهر مدى الانقسام السائد في النظام الرسمي العربي، وبالتالي مدى عجز جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات والمخاطر التي يواجهها العالم العربي؛ فقد انعكس تباين المواقف العربية تجاه الحرب على لبنان على أجواء ذلك الاجتماع الطارئ الذي انقسم إلى محورين أحدهما يقوده وزير الخارجية السعودي إلى جانب كل من وزراء خارجية الإمارات والبحرين ومصر والأردن والكويت (وهذا موقف يختلف مع الموقف الكويتي الرسمي الذي صدر في اليوم الثاني للحرب) والعراق والسلطة الفلسطينية، الذين حمّلوا حزب اللّه مسؤولية اندلاع الحرب عقب أسر جنديين إسرائيليين، والآخر يقوده وزير خارجية سورية، إلى جانب وزراء خارجية لبنان واليمن والجزائر، وهو دعا إلى مساندة حزب اللّه من دون شروط، كون مقاومته للاحتلال تتماشى مع القرارات الدولية وميثاق الأمم المتحدة في شأن حق الشعوب في الكفاح المسلّح من أجل التحرير[97].

4.5. رد الفعل الإسرائيلي على بعض مواقف الدول العربية

وفّرت مواقف بعض الدول الخليجية عمومًا من الحرب الإسرائيلية على لبنان، المعلن منها وغير المعلن، غطاءً سياسيًا لـ "إسرائيل" يفوق بأهمّيته التغطية السياسية التي وفرته الولايات المتحدة وبريطانيا، كونه سيأتي لأول مرة من جانب دول هي من حيث المبدأ طرف في الصراع العربي - الإسرائيلي نفسه، بغض النظر عن الاتجاه الذي سارت به حكومات هذه الدول حيال هذا الصراع. وهذا ما جعل "إسرائيل" تظن في الأيام الأولى للعدوان أن هذه الحرب هي أسهل

---

[95]- **يوميات الحرب الإسرائيلية على لبنان: النصر المخضب**، ص51.

[96]- أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية،" في: أحمد، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**، ص255.

[97]- المصدر نفسه، ص252-253، وكيوان، "المواقف العربية والإسلامية: إدانة العدوان وتضامن مع لبنان"، ص38-39.

حرب تخوضها "إسرائيل" نتيجة الدعم غير المباشر، أو غير العلني، الذي تلاقيه من بعض الحكومات العربية الراغبة في تفكيك حزب الله، والتي لا تمارس أي ضغوط لوقف العمليات العسكرية ضد لبنان[98]، حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت نوّه بمواقف بعض هذه الحكومات، مشيرًا إلى أن "هناك دولًا عربية كانت مواقفها إيجابية تجاهنا"[99].

وقد أكّدت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية أن الهدف من دعوة أميركا إلى إنشاء شرق أوسط جديد خالٍ من جماعات المقاومة يلقى القبول والدعم الكثير من الدول العربية، لأنهم يهدفون من وراء ذلك إلى تنظيف المنطقة من التيارات المسلحة[100]. وفي السياق نفسه أشار شمعون شيفر، الخبير بالشؤون السياسية في صحيفة **يديعوت احرونوت**، إلى أن "إسرائيل" "لا تواجه أي ضغوط لإنهاء الحرب التي تخوضها على لبنان، حتى السعودية ومصر والأردن وقطر وأبو ظبي والأمم المتحدة، يريدون رؤية "إسرائيل" وهي تفتك بحزب الله حتى آخر قطعة"، مضيفًا أن الانتقادات الخارجية التي تواجهها "إسرائيل" تقتصر على مطالبتها بتوخّي الحذر من إصابة المدنيين، مشيرًا إلى "وجود مصلحة مشتركة بين الحكومات العربية و "إسرائيل" في تدمير حزب الله". ونقل شيفر عن دبلوماسي أجنبي يتنقل بين لبنان والقدس وغزة قوله: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة "يملكان مصلحة مشتركة في شل قدرة حزب الله"[101]؛ وهذا ما أكّده وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس بدوره حين قال: "علينا أن ندرك أن المستفيد من عملياتنا في نهاية المطاف هم فؤاد السنيورة والرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس المصري حسني مبارك"[102].

ولم يتوقف الدعم العربي لـ "إسرائيل" عند هذا الحد، بل ذكرت صحيفة **يديعوت احرونوت** الإسرائيلية أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت تسلّم رسالة سرّية من حاكم دولة عربية معتدلة لا تقيم علاقة دبلوماسية مع "إسرائيل" تقول: أؤيد عملياتكم في لبنان، وشعرت بحاجة إلى تشجيعكم في هذه اللحظة، أنتم ملزمون بالاستمرار حتى النهاية... جهات متعدّدة في العالم العربي تتمنّى لكم النجاح[103]. وأضافت الصحيفة أن هذه الرسالة التي وصلت عبر قنوات

98- **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/14.

99- **الديار** (بيروت)، 2006/8/2.

100- **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص151، و
http://www.watan.com/prit.php?sid =7307

101- http://www .watan.com/prit.php?sid=7307

102- **حرب كسر الإرادة: بين المقاومة والمشروع الصهيوأميركي، فلسطين ولبنان 2006**، ص150-151، و
http://www.watan.com/prit.php?sid=7307

103- http://www.strianews.com/newstoprint.php?Sy – seq = 34733

دبلوماسية لم تفاجئ أحدًا في القدس، لأنه سبق أن وصل قبلها، بحسب مصادر وزارة الخارجية الإسرائيلية، رسائل في هذا السياق من الدوائر العربية إلى القيادة السياسية الإسرائيلية، وعلّقت تلك المصادر بقولها: إن ما نسمعه من الدول العربية ببساطة مذهل[104].

هذه المواقف العربية غير المعلنة المؤيدة للحرب الإسرائيلية على لبنان، نقلتها الولايات المتحدة بدورها إلى "إسرائيل"[105]. كما أشارت مجلة **نيوزويك** إلى دور الرئيس الأميركي في دفع بعض الحكومات العربية إلى اتخاذ هذا الموقف الذي يحمّل حزب اللّه مسؤولية اندلاع الحرب، منهم العاهل الأردني الملك عبد اللّه الثاني، والرئيس المصري حسني مبارك، ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة[106].

خامسًا: الأداء الخليجي بعد الحرب: الدور المطلوب لمشهد مقلوب

عادة ما تترافق العلميات العسكرية التي تندرج في إطار استراتيجية ما، والتي تهدف إلى إحداث تغييرات ميدانية في مسرح العلميات يتم توظيفها في المجال الأوسع الذي تستهدفه الاستراتيجية، مع رسم سيناريوهات لمرحلة ما بعد العملية يرتكز كل منها على النتائج المحتملة التي ستسفر العملية عنها، وتحدِّد وفق كلٍّ سيناريو أدوارَ اللاعبين في المجال الاستراتيجي التي تتلاءم مع النتائج التي أسفرت تلك العمليات عنها.

وإذا كان من أبسط مسلّمات التخطيط الاستراتيجي وضع سيناريوهات متعدّدة لكل عملية عسكرية نظرًا إلى تعدّد الاحتمالات التي يمكن أن تحدث في أي عملية، فإن الحرب الإسرائيلية على لبنان قد انطلقت استنادًا إلى نتيجة محدّدة مسبقًا هي: التدمير الحتمي لحزب اللّه. بدأ التعاطي المسبق مع هذه النتيجة "الحتمية" منذ اليوم الأول للحرب، وكان السيناريو الأوحد، المتداول في أروقة الإدارة الأميركية وفي الدبلوماسية الدولية وفي مجلس الأمن وفي الأوساط العربية والإسرائيلية وحتى لدى بعض الأوساط اللبنانية، هو سيناريو لبنان والشرق الأوسط ما بعد حزب اللّه. وبالتالي حُدِّدت أدوار اللاعبين الدوليين والإقليميين والمحليين بناءً على هذا السيناريو. وبدأت بعض ملامح هذه الأدوار، المرسومة أصلًا لمرحلة ما بعد العملية العسكرية، أي مرحلة ما بعد حزب اللّه، تتسرّب خطأ (بالمعنى التكتيكي) منذ الأيام الأولى للحرب، ومن هذه التسريبات كلام الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن ضرورة تطبيع العلاقات بين لبنان

---

104 - Ibid.

105- عزمي بشّارة، "التداعيات على "إسرائيل"، في: أحمد، وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية**"، ص172-173.

106- خير الدين حسيب، في: المصدر نفسه، 120-121.

و"إسرائيل"، والإعداد الأميركي - الفرنسي المسبق لقرار في مجلس الأمن ينهي سلاح المقاومة في لبنان، وكلام وزير الخارجية السعودي عن النتائج الكارثية التي ستسفر عنها هذه الحرب.

أما على المستوى الإقليمي فكان من المفترض وفق هذا السيناريو أن يحقق عدد من الدول العربية المعتدلة اندفاعة جديدة وقوية في طريقها نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" مقابل زيادتها الضغط السياسي، والمالي والأمني، على ما تبقّى من محور الممانعة، أي سورية وحركة حماس، بحجة عدم صوابية خيار السلاح والمقاومة الذي لم يؤد إلا إلى نتائج كارثية على العالم العربي "خلال نصف القرن الأخير" على حد تعبير وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل[107]. وهذا أمر مفهوم في العلوم الاستراتيجية، فنتائج الحرب تفرض على المهزوم تقديم تنازلات سياسية إلى المنتصر. لكن ما يحتاج إلى مزيد من الفهم والتحليل حتى الآن هو أن سيناريو لبنان والشرق الأوسط ما بعد حزب اللّه يتم التمسك به والسعي لتطبيقه من جانب بعض الحكومات العربية، على الرغم من أن نتائج الحرب جاءت مقلوبة، على عكس ما كان مرسومًا لها أن تكون عليه. وبدلًا من أن ترفع الدول العربية "المعتدلة" سقفها في قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، نظرًا إلى أن الطرف الإسرائيلي هو الذي خرج مهزومًا من الحرب الأخيرة، نجد تلك الدول تستمر في اندفاعها باتجاه تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع "إسرائيل"، وفقًا للسيناريو المعدّ أصلًا لـ "حتمية" الانتصار الإسرائيلي في الحرب. غير أن هذا التطبيق لسيناريو مكتوب على نتائج مقلوبة للحرب لا يمكن تحقيقه وفق مقاربة الصراع العربي - الإسرائيلي، لذلك كان لا بد من استنساخ مقاربة جديدة من الموروث التاريخي ومن المخيال السياسي في المجتمع العربي يبرّر السير قُدمًا في تنفيذ ذلك السيناريو، فكان استنساخ الصراع السنّي - الشيعي.

هكذا سنشهد بعد الحرب اندفاعة باتجاه تظهير الصراع السنّي - الشيعي في المنطقة، وتأسيسًا عليه الخطر الذي تمثّله إيران وبرنامجها النووي وقوى المقاومة العربية التي تدعمها، على دول الخليج العربية. وقد سبق أن مهّد لهذا التظهير الملك الأردني عبد اللّه الثاني عند حديثه عن مخاطر هلال شيعي في المنطقة، محذرًا أنه إذا ما "سيطرت أحزاب وشخصيات سياسية موالية لإيران على الحكومة العراقية الجديدة فإن هلالًا من الحركات أو الحكومات الشيعية المسيطرة يمتد من إيران مرورًا بالعراق وسورية، وصولًا إلى لبنان، يمكن أن يطرأ، مغيِّرًا توازن القوى التقليدية بين المذهبين الإسلاميين الأساسيين، خالقًا تحدّيات جديدة لمصالح الولايات المتحدة

---

[107]- كلام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل خلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة عقب بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان. **الشرق الأوسط**، 2006/7/16.

وحلفائها"[108]. وما لبث أن ذهب في الاتجاه نفسه الرئيس المصري حسني مبارك، الذي وصف الشيعة العرب بأنهم "لا يدينون بولائهم إلى أوطانهم"[109].

وهكذا ستدفع الولايات المتحدة بعد الحرب باتجاه تغذية هذا التمحور السنّي - الشيعي في المنطقة كغطاء لضرب قوى الممانعة أساسًا، من دون أن تأبه الإدارة الأميركية على ما يبدو لحل معضلة حركة حماس كونها حركة سنّية وليست شيعية. وقد عبّرت عن هذه التوجهات دراسة لدايفيد ماكوفسكي وجيفري وايت صدرت عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، تدعو إلى استثمار مخاوف "قادة الدول السنّية" من إيران باتجاه تعزيز علاقتهم بـ "إسرائيل"، التي قد تجدهم "منفتحين على علاقة وثيقة بها، من دون أن تقحم نفسها في الانقسام السني-الشيعي في الشرق الأوسط". وتوصي الدراسة الإدارة الأميركية بأن تؤدي "دورًا محوريًا" في تسهيل علاقات كهذه. وتشير الدراسة إلى "احتمال تحقيق تقدم حقيقي إذا ما أدّى الخوف السعودي من الصعود الإيراني إلى اتخاذ خطوات حقيقية تجاه "إسرائيل" كقفزة نوعية لمحادثات مع العرب"[110].

وفي هذا الإطار صبّت الولايات المتحدة جهودها لتأسيس محور عربي من الدول "السنّية" "المعتدلة" على قاعدة 6+2، أي دول مجلس التعاون الخليجي الست إلى جانب مصر والأردن[111]. وهذا ما ذهبت إليه وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في لقاء الـ "6+2" الذي عقد في القاهرة وضم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، واصفة هذه الدول بأنها "مجموعة تنظر إلى الأمام وتسعى من أجل السلام"[112]. وفي الوقت الذي لم يتطرق الاجتماع إلى قضايا الإصلاح والديمقراطية في المنطقة، شدّدت رايس على سُبل مساعدة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والحكومة اللبنانية في وجه كل من حركة حماس وحزب اللّه، داعية إلى ضرورة حرمان حزب اللّه التمتع بمكاسب سياسية من جرّاء الانتصار العسكري الذي حققه في الحرب[113].

وفي السياق نفسه أيضًا جاء "منتدى المستقبل حول الديمقراطية في الشرق الأوسط" الذي عقد على ساحل البحر الميت في 1 كانون الأول/ديسمبر 2006 الذي ضم دول الـ "6+2" العربية

---

[108]- Jonathan Cutler, "The Devil Wears Persian," Z net, July 19,2006, available at: http://www.z mag.org/content/printarticle.cfm? Item Id = 10601 & section Id =1

[109]- **الديار** (بيروت)، 2006/7/19.

[110]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/10/21.

[111]- **السفير** (بيروت)، 2006/10/3.

[112]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/11/9.

[113]- المصدر نفسه.

إلى جانب دول الثماني الصناعية[114] وغيرها من الدول الأوروبية والإسلامية، حيث التقت رايس عشية انعقاد المؤتمر وزراء خارجية دول الـ"6+2" "لبحث الخطوات المطلوبة لإحياء المفاوضات الهادفة إلى حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إضافة إلى الوضع في لبنان والعراق"[115]؛ كما يأتي في هذا السياق أيضًا الزيارات المتعدّدة التي قام بها مسؤولون أميركيون لبعض دول المنطقة، السعودية ومصر والأردن، بهدف تفعيل محور "الاعتدال" في وجه محور "الممانعة" لإنقاذ مصالح الولايات المتحدة والحكومات الحليفة لها في المنطقة.

وقد أشارت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية إلى أن المداولات التي شهدتها الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2006 هدفت إلى مواجهة الوضع الأميركي في الشرق الأوسط المتعثّر أكثر من أي وقت مضى، حيث يحدق خطر فوري وشديد بكل المصالح الأميركية في المنطقة، بما في ذلك الخطر الذي يهدد بإضعاف الحكام المعتدلين في بعض الدول العربية وبسقوط الزعيمين الوحيدين اللذين جلبتهما حملة الدمقرطة التي قادها بوش في المنطقة، أي الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة[116]. من هنا دعت وزيرة الخارجية الأميركية السعودية إلى فرض الاستقرار في لبنان والعراق من خلال الدعم المالي والسياسي، لكون السعودية، بحسب رأيها، "فاعلة في مواجهة سلوك السوريين" الذين تحملهم الولايات المتحدة المسؤولية بدعم المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، وعبّرت رايس عن اعتماد بلادها على حلفائها العرب المعتدلين لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط ومكافحة القوى "المتطرفة" ودعم المعتدلين مثل فؤاد السنيورة ومحمود عباس ونوري المالكي[117].

وكان الرئيس الأميركي جورج بوش قد أعلن في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2006 أنه كلّف رايس قيادة جهد دبلوماسي لإشراك القيادات العربية "المعتدلة" لمساعدة "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية "لحل الخلافات بينهما"[118]. وكانت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية قد ذكرت في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 أن الاتصالات السرّية تتواصل لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه السعودية ومصر والأردن و"إسرائيل" بمبادرة أميركية، بهدف تأسيس محور من الدول "المعتدلة" بالتعاون مع "إسرائيل" "لتعزيز قوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس والبحث عن السُبل لاستئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق". وتحدثت الصحيفة عن خطة لإقامة

---

[114]- تضم المجموعة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا .

[115]- alarabonline, December 1, 2006.

[116]- **السفير** (بيروت)، 2006/11/20.

[117]- **السفير** (بيروت)، 2006/10/3.

[118]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/11/27.

"سور أمام حماس وحزب الله" وتزويد الرئيس الفلسطيني بكميات كبيرة من المال والعتاد. وأضافت مصادر الصحيفة أن السعودية وافقت على التعاون بهدف توظيف وسائل متعدّدة وأموال كثيرة في ترميم قدرة أبو مازن وبناء قدرة عسكرية مهمة تسمح له بفرض سلطته[119].

يأتي هذا الاهتمام من جانب الولايات المتحدة لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين و"إسرائيل" في إطار معادلة جديدة عملت الإدارة الأميركية على تسويقها في المنطقة من خلال الدول العربية "المعتدلة" تقوم على إحياء عملية السلام هذه مقابل صفقة تقضي بإسقاط المقاطعة العربية لـ "إسرائيل"، وقد كشفت مصادر دبلوماسية أميركية وعربية عن مساعٍ أميركية لإقناع الدول العربية بالتخلي نهائيًا عن مقاطعتها الاقتصادية لـ "إسرائيل"[120]. وفي السياق نفسه أيضًا تم الحديث عن خطة قدّمتها واشنطن إلى دول مجلس التعاون الخليجي تقضي بدمج الولايات المتحدة بالهيكل الأمني لمجلس التعاون ومساعدة دوله على تطوير برامج أمن بحرية إقليمية وبرامج دفاعية صاروخية، وتعاون في مجال المعلومات الاستخبارية وتحسين الدفاعات الجوية لدى دول المجلس[121]. وقد نجحت الولايات المتحدة بفرض سردية وجود "هلال شيعي" يجمع قوى المقاومة وذلك بهدف استفزاز الجمهور العربي والسنّي وشرعنة سياسات حلفائها الإقليميين سواء القائمة على بثّ الكراهية والمذهبية والعنف الطائفي أو الموجهة ضد مشروع المقاومة.

5.1. لقاء عمّان

عقب الانتصار الذي حققه حزب الله في الحرب الإسرائيلية على لبنان، وبدلًا من أن يتم استثمار هذا الانتصار من جانب الدول العربية جميعًا لتضييق الهوة أولًا بين الدول "المعتدلة" والدول "الممانعة"، ولتعزيز عناصر القوة وتكاملها على الساحة العربية ثانيًا، من أجل تعزيز الموقف العربي من مختلف التحديات التي تشهدها المنطقة، على العكس، اندفعت بعض الحكومات العربية بخطوات متسارعة باتجاه "إسرائيل" بذريعة الخوف من النفوذ الشيعي في المنطقة. وهذا أمر كان أكثر تناسبًا من الناحية الاستراتيجية مع سيناريو لبنان والشرق الأوسط ما بعد حزب الله، أي سيناريو الانتصار الإسرائيلي في الحرب.

---

[119]- **السفير** (بيروت)، 2006/11/20.

[120]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/9/30.

[121]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/11/27.

لكن الدفع باتجاه تضخيم الخطر الإيراني والشيعي في المنطقة بطريقة مصطنعة، وجعله مصدر التهديد الأهم في الشرق الأوسط، وتحديدًا بالنسبة إلى دول الخليج العربية، وهو أمر كثيرًا ما عملت عليه الولايات المتحدة بقوة وسُوِّق له في المنطقة من جانب بعض المسؤولين العرب، نجح في تحقيق اختراق مهم في العلاقات الخليجية - الإسرائيلية. وكان أبرز عناصر هذا الاختراق، وفق عدة مصادر صحافية إسرائيلية، هو الذي حصل في القصر الملكي في عمّان بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت وبين مسؤول سعودي كبير لم تؤكد تلك المصادر هويتّه[122].

وقد بدأت المعلومات عن هذا اللقاء تتسرّب عبر الصحافة الإسرائيلية أولًا منذ منتصف أيلول/سبتمبر 2006؛ فقد ذكرت صحيفة **يديعوت احرونوت** أن أولمرت التقى في عمّان مسؤولًا رفيع المستوى في الأسرة المالكة السعودية، وبحث الرجلان ضمن أمور أخرى، "الخطر الذي تشكله إيران على السلام الإقليمي في محاولاتها للتزوّد بالسلاح النووي، والاكتشافات التي ظهرت في الحرب [أي حرب لبنان] عن عمق دور إيران إلى جانب حزب اللّه، وإقامة دولة إرهاب إسلامي متطرف برئاسة حماس في قطاع غزة"[123].

وأضافت الصحيفة أن اللقاء جاء في سياق مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط تحت رعاية العاهل الأردني الملك عبد اللّه الثاني والرئيس المصري حسني مبارك[124]. وأضافت الصحيفة أن أولمرت توافق مع الملك الأردني الذي كان حاضرًا في اللقاء، على أن حكومة حماس تمثّل عائقًا أمام حصول تقدم سياسي في طريق المفاوضات[125]، مشيرة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي وافق على طلب وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس في خصوص تأسيس جبهة عربية معتدلة لمواجهة إيران وسورية وحزب اللّه، مضيفة أن الطرفين السعودي والإسرائيلي اتفقا على مواصلة التعاون بين أجهزة الاستخبارات لدى البلدين في شأن البرنامج النووي الإيراني[126]. وأشارت الصحيفة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت شريكة في التطوّر الذي طرأ على قناة الحوار السري بين "إسرائيل" والسعودية. وأشادت بالدور المهم الذي

---

[122]- تناقلت الصحافة الإسرائيلية في هذا الصدد أسماء أكثر من شخصية سعودية؛ ففي الوقت الذي أشارت بعض المصادر إلى احتمال أن تكون هذه الشخصية هي الأمير بندر بن سلطان، رجحت مصادر أخرى أن تكون العاهل السعودي الملك عبد اللّه، نظرًا إلى الأهمية التي أعطيت للقاء الذي حضره رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والملك الأردني عبد اللّه الثاني شخصيًا، ونظرًا إلى أن حضور الأمير بندر ما كان ليُعطي كل هذه الالتفاتة وهذه الأهمية كونها ليست المرة الأولى التي يلتقي الأمير بندر فيها بمسؤولين إسرائيليين.

[123]- نقلًا عن: **الأخبار** (بيروت)، 2006/9/27.

[124]- "أنباء عن لقاء بين أولمرت ومسؤول سعودي كبير،" **الجزيرة. نت**، 2006/9/25.

[125]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/11/14.

[126]- http://www.watan.com /print.php? Sid = 8872

قام به رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلي مئير داغان في توثيق العلاقات كثيرًا بين "إسرائيل"؛ وبعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية[127]. ورجحت مصادر إسرائيلية أن يكون العاهل السعودي الملك عبد الله قد حضر هذا اللقاء. وحين سُئل رئيس الوزراء الإسرائيلي عن هذا اللقاء لم ينفه أو يؤكده لكنه أشاد بحكمة العاهل السعودي وشعوره بالمسؤولية[128].

هكذا يبدو أن لقاء عمّان قد أسسّ فعلًا لمرحلة جديدة من العلاقات السعودية-الإسرائيلية، إذ ما لبثت صحيفة **صنداي تايمز** البريطانية أن أشارت في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2006 إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت سيلتقي قريبًا مع مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى لبحث بلورة سُبل تشكيل مجموعة من "الدول العربية المعتدلة للتفاوض مع "إسرائيل" حول مستقبل المنطقة"[129]. وتشير عدة مصادر إلى الدور المحوري الذي قام به رئيس مجلس الأمن القومي السعودي (آنذاك) الأمير بندر بن سلطان في هذا التقارب السعودي-الإسرائيلي[130]، وفي تحريك الجهود الأميركية-السعودية ضد إيران. وهذا ما أشارت إليه صحيفة **واشنطن بوست** في 24 كانون الأول/ديسمبر 2006، حين تحدثت عن الزيارة السرية التي قام بها الأمير بندر لواشنطن حيث أصرّ خلال زيارته على الإدارة الأميركية عدم التعامل مع إيران، والعمل بدلًا من ذلك على توحيد الجهود من أجل مواجهة التأثير الإيراني المتصاعد في الشرق الأوسط، كما يحصل في لبنان[131].

وقد أشارت صحيفة **المنار** الصادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة عام 1948 إلى أكثر من زيارة قام بها الأمير بندر لـ "إسرائيل"، إحداها إبّان الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس التي كانت تزور "إسرائيل" حينها؛ والأخرى في أواخر شهر آب/أغسطس 2006 - أي قبل لقاء عمّان - حيث التقى خلالها قادة أمنيين وسياسيين إسرائيليين، حاملًا معه، وفق الصحيفة، تمنيات السعودية واستعدادها لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" على مراحل وبحسب الأوضاع والظروف[132].

---

[127]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/11/14.

[128]- "أنباء عن لقاء بين أولمرت ومسؤول سعودي كبير،" **الجزيرة. نت**، 2006/9/25.

[129]- **السفير** (بيروت)، 2006/12/4.

[130]- http://www.watan.com/print.php? Sid = 9005, &
http://www.non 14.com/popup.php? Action = printnews & id = 2246

[131]- **الأخبار** (بيروت)، 2006/12/26.

[132]- "رغم نفي الرياض وتل أبيب: أنباء تؤكد عقد لقاءات سرية سعودية إسرائيلية،" **الجزيرة. نت**، 2006/9/28.

5.2. اتفاق العقبة

أثمرت الجهود التي قام بها الملك الأردني عبد اللّه الثاني بالتنسيق مع الإدارة الأميركية لقاءً آخر في العقبة لا يقلّ أهمية عن لقاء عمّان، إذ أسفر هذا اللقاء، وفق مصادر صحافية، عن اتفاق أمني إسرائيلي - سعودي - أردني - مصري - تركي لإقامة تحالف إقليمي سرّي ضد إيران[133].

ويشير تقرير نشرته مجلة **إنتليجنس** الفرنسية، المتخصصة بالمعلومات الاستخبارية، إلى أن التحالف يهدف إلى "إنشاء تحالف استخباري إقليمي لمواجهة إيران، سواء بسبب سعيها لامتلاك سلاح نووي أو لسعيها لبناء هلال شيعي يمتد من طهران إلى بيروت"[134]، وذلك بمبادرة من الملك الأردني عبد اللّه الثاني. ويذكر التقرير أنه عقب توقف الحرب الإسرائيلية على لبنان في 14 آب/أغسطس كان الملك الأردني على اتصال دائم بنظيره السعودي الملك عبد اللّه، الذي كان قلقًا بدوره، بحسب التقرير، حيال مغامرة المحور الشيعي الذي يسود في المنطقة. وقد نجح الملك الأردني، بدعم من رئيس وزرائه والمدير السابق لدائرة الاستخبارات العامة والسفير الأردني السابق في "إسرائيل" معروف البخيت، في إقناع العاهل السعودي بالحاجة إلى تأسيس روابط سرّية مع الحكومة الإسرائيلية بهدف تنسيق الأدوار.

ويضيف التقرير أن العاهل السعودي قبل أن يُلزم نفسه بهذا الأمر استشار كلًا من الأمير بندر بن سلطان الذي لديه اتصالات ثابتة بالإسرائيليين، والأمير مُقرن بن عبد العزيز مدير الاستخبارات العامة. وبعدما أبدى الاثنان رغبتهما في فتح قنوات مع الإسرائيليين فاتح العاهل السعودي وزير خارجيته الأمير سعود الفيصل الذي يُعَدّ من أكثر مستشاريه محل ثقة؛ فأبدى هذا الأخير موافقته على الفكرة.

وعقب ذلك استشار العاهل السعودي رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان، الذي أرسل مباشرة مسؤولًا في الاستخبارات التركية إلى الرياض للقاء الأميرين بندر ومقرن. وفي الوقت نفسه زار رئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان الرياض مرتين لنقل موافقة الرئيس حسني مبارك على الاتصالات السرّية بين السعودية و "إسرائيل".

---

[133]- سربت الصحف الإسرائيلية بعض المعلومات عن هذا اللقاء، ثم نشر عنه تقرير مفصل في مجلة **إنتليجنس** الفرنسية ذات الطابع الاستخباري في العدد الرقم 533 (20 تشرين الأول/أكتوبر 2006).

[134]- "A Secret Regional Alliance Against Iran," *Intelligence Online*, no. 533, (October 20, 2006), available at: http://www.intelligenceonline.com/detail/detail-articles/p-detail.Asp?DOC-IId=23406406 &Context=ARC&Context Infos=ServiceEVE&CodeAffilie=A-INDIGO

وقد أسفر لقاء العقبة عن اتفاق "لإنشاء وتسريع تبادل المعلومات الاستخبارية للتعامل مع التهديد الإيراني"، ووضع الأسس لقيام تحالف استخباري إقليمي يشمل تركيا ومصر والأردن والسعودية و "إسرائيل"[135].

يتضح من حركة الاتصالات التي حدثت بين دول عربية و"إسرائيل" بعد الحرب على لبنان أهمية الدور الذي قام به الملك الأردني عبد اللّه الثاني على هذا الصعيد، وهذا يعكس محورية الدور الذي يقوم به في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، وهو أمر ألقت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** الأميركية الضوء عليه، حين أشارت إلى تحذير محللين غربيين وأردنيين من أن ملك الأردن قد يلقى المصير نفسه الذي لقيه شاه إيران بعدما "اقترب أكثر من والده نحو الولايات المتحدة ولم ينأَ بنفسه من السياسة الأميركية"، وفق ما ذكر إيفان إيلاند في معهد إندبندنت في أوكلاند. كما نقلت **لوس أنجلوس تايمز** عن المسؤول السابق في وزارة الدفاع الفرنسية أليكسيس ديبا أن جهاز الاستخبارات الأردني بات يعمل كفرع للاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، ويكلَّف تنفيذ المهمات الشاقة التي تخص وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية [136].

5.3. العلاقات الاستخبارية والأمنية والتجارية

مثّلت مرحلة ما بعد حرب تموز 2006 حقبة أكثر تقدمًا في العلاقات الخليجية – الإسرائيلية، التي لم تكن قبل ذلك معدومة بالمطلق على مستوى كل دول الخليج ولو كانت في حدود الوتيرة المنخفضة من العلاقات أو الاتصالات بين "إسرائيل" وهذه الدولة أو تلك من دول الخليج، وهي علاقات برزت على الأقل في تسعينيات القرن الماضي بعد مؤتمر مدريد (1991) الذي مهد لاتفاقات أوسلو (1993) ووادي عربة (1994)، حيث أعقب تلك الاتفاقات افتتاح مراكز تجارية بين "إسرائيل" من جهة وكل من قطر وعُمان كل على حدة من جهة أخرى.
كما عرفت العلاقات الإسرائيلية - الخليجية آنذاك مشاركة الطرفين أو استضافتهما مؤتمرات حول قضايا تتعلق بأمور الطاقة والبيئة والأمن وغيرها، غير أن هذه العلاقات ما لبثت أن انكفأت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000؛ كما شهدت العلاقات الإسرائيلية - العُمانية زيارات متبادلة على مستوى رفيع، إذ زار رئيس الوزراء الإسرائيلي عُمان عام 1994، ثم زارها

---

135 - Ibid.

136 - http://www.almughtarib.com /index2.php?option =com_content&task=view&id= 431

شمعون بيريز عام 1996[137]. مع العلم أن بعض المصادر الإسرائيلية تعيد علاقات التعاون الأمني الإسرائيلي – العُماني إلى بداية سبعينيات القرن الماضي حين كانت "إسرائيل" تقدم استشارات أمنية وعسكرية، وربما أسلحة، إلى السلطات العمانية في وجه ثورة ظفار[138].

لكن بعد حرب تموز 2006 شهدت هذه العلاقة اندفاعة نوعية، وهذا ما أظهره تطوّر الأحداث في المنطقة عقب تلك الحرب والمواقف التي كانت تتخذها بعض دول الخليج حيال القضايا العربية والإقليمية.

وهذا ما أشار إليه عدد من المصادر الإسرائيلية والغربية، التي ربطت بين نتائج حرب تموز واندفاع دول الخليج العربية باتجاه مزيد من التعاون مع "إسرائيل"، نتيجة القلق الخليجي حيال تصاعد دور ومكانة إيران وحزب اللّه في المنطقة شعبيًا وجيوسياسيًا على وقع نتائج تلك الحرب، ومن هؤلاء المحلل السياسي البريطاني في شؤون الشرق الأوسط إيان بلاك الذي يحلل، في تقرير له صدر من مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد، كيف أن تلك الحرب مثّلت خطوة تغييرية في مسار العلاقات الخليجية - الإسرائيلية[139]؛ وجوش كراسنا، من معهد أبحاث السياسات الخارجية في "إسرائيل" (FPRI)، الذي أشار إلى أنه "منذ عام 2007، كان هناك قرع طبول ثابت لرسالة مفادها أن "إسرائيل" تعمل على تحسين علاقاتها مع الدول العربية المعتدلة"[140].

ثم جاءت الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2009 التي أوصلت باراك أوباما إلى البيت الأبيض لتدفع بدورها باتجاه تعميق تلك العلاقات الإسرائيلية – الخليجية، وبخاصة السعودية منها. ووفق مسؤول سعودي سابق، فقد زاد التعاون الإسرائيلي – السعودي في عهد إدارة أوباما التي لم تكن إدارة محبوبة من كلا الطرفين الإسرائيلي والسعودي، الأمر الذي دفعهما إلى زيادة تعاونهما في "تبادل المعلومات عن حزب اللّه وحماس والإخوان المسلمين والأنشطة المشبوهة في البحر الأحمر"[141].

---

[137]- Kristian Coates Ulrichsen, "Israel and the Arab Gulf States: Drivers and Directors of Change," Center for the Middle East, Rice University's Baker Institute for Public Policy, September, 2016.

[138]- Elie Podeh, 'Israel's Renewed Affair with Oman', *The Jerusalem Post*, 8 November 2018. Available at https://www.jpost.com/Opinion/Israels-renewed-affair-with-Oman-571410

[139]- Ian Black, "Just Below the Surface: "Israel", the Arab Gulf States and the Limits of Cooperation", LSE Center Report, March 2019.

[140]- Israel Kasnet, "Israel's Historic Peace Deal with UAE Could Be Just the Beginning", https://israelhayom.com,18/4/2020

[141]- منتدى السياسات العربية، "العلاقات الخليجية الإسرائيلية: من حل المسألة الفلسطينية إلى مواجهة النفوذ الإيراني، ص 9. متاح على:

www.alsiasat.com

ثم ما لبثت بعض دول الخليج العربية أن اندفعت أكثر باتجاه تعميق تلك العلاقة عقب انتفاضات "الربيع العربي" عام 2011 ودعم إدارة أوباما وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة، وبخاصة في مصر.

وفي عام 2014 نشرت صحيفة **معاريف** الإسرائيلية تقريرًا عن العلاقات الإسرائيلية – الخليجية ركزت فيه على الدور المحوري للدبلوماسي الإسرائيلي بروس كشدان في تأسيس هذه العلاقات على مدى عشرة أعوام. وعلى الرغم من تعدّد قنوات الاتصال السرية وتشعبها بين "إسرائيل" ودول الخليج، إلا أنه يتبين، كما قالت مصادر الصحيفة في تل أبيب، أن أكثر القنوات أهمية وحيوية هي تلك التي يديرها كشدان، الذي أدى دورًا مهمًا في ترتيب اللقاءات وعقد الاجتماعات بين مسؤولين سياسيين وأمنيين خليجيين وإسرائيليين، بهدف التنسيق والتعاون في قضايا الأمن الإقليمي المختلفة والطاقة، وبهدف فتح أبواب دول الخليج أمام الصناعات العسكرية وشركات التقنية المتقدمة في "إسرائيل".

وتلقي الصحيفة الضوء على حصول زيارات سرية متعدّدة قام بها مسؤولون إسرائيليون لدول الخليج وضمنها الزيارة التي قام بها المحامي إسحاق مولخو، المبعوث الخاص والشخصي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتيناهو لإمارة دبي[142].

اتخذت العلاقات الخليجية - الإسرائيلية في تلك الحقبة، وفق بعض المسؤولين الإسرائيليين، ثلاثة مستويات: **الأول** هو التعاون الأمني والاستخباري والعسكري السري المدعم بتمرير رسائل للجمهور وباستراتيجيات دبلوماسية. والمستوى **الثاني** هو التبادل التجاري، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة، وخطط شبكات النقل الإقليمية. والمستوى **الثالث**، الأقل أهمية ولكن الأكثر وضوحًا، هو العلاقات العامة المتمثّلة بالاتصالات والمناسبات الرياضية أو الثقافية وغيرها.

5.3.1. على المستوى الأمني والاستخباري والعسكري

بدأت العلاقة السرية بين "إسرائيل" ودول الخليج في أوائل التسعينيات، عندما بدأت سياسات تل أبيب والرياض وأبو ظبي تصطف خلف رؤية ومصالح قلق أمني مشترك وأعداء مشتركين واصطفافات متشابهة في النظام العالمي. في هذا السياق، ذكرت صحيفة **يديعوت احرونوت**

---

[142]- **القدس العربي**، 17/ 3/ 2014. متاح على الرابط:
https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

أن شركة أمن إسرائيلية عملت في تلك الحقبة في بعض دول الخليج لتدريب وتأهيل مقاتلين وحراس لآبار النفط ومواقع أخرى في البلاد حساسة أمنيًا، ونشرت الصحيفة صورًا لمدربين إسرائيليين تحت أسماء أوروبية وغربية مستعارة، خشية انكشاف هويتهم الإسرائيلية وتعريض حياتهم للخطر.

وقالت الصحيفة إن المدرّبين هم من خريجي الوحدات القتالية في جهاز الأمن العام (شاباك) ووحدات النخبة القتالية في الجيش الإسرائيلي. وذكرت الصحيفة أن المدربين يصلون إلى إحدى دول الخليج العربية من مطار بن غوريون في اللد مرورًا بعمّان أو أنطاليا، لافتةً إلى أن عمل هذه الشركة في دول الخليج كان يتم بمعرفة ومصادقة وزارة الأمن الإسرائيلية، في حين قالت صحيفة **كالكاليست** الاقتصادية الإسرائيلية إن حجم الأعمال التي تنفّذها الشركة في الدول العربية وفي دول أخرى في العالم بلغ في عام واحد (عام 2009) نحو سبعة مليارات دولار[143]. ثم أخذت بعض جوانب هذه العلاقات تخرج إلى العلن؛ ففي عام 2014 تأسست بعثة دبلوماسية إسرائيلية داخل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRE-NA) ومقرها أبو ظبي [144].

وتشير مصادر متعدّدة إلى أن التعاون العسكري بين دول الخليج و"إسرائيل" قد تطوّر في السنوات العشر الماضية، وأن شركات إسرائيلية تعمل تحت إشراف وزارة الدفاع باعت أسلحة متطوّرة لدولة الإمارات العربية المتحدة كما أفادت وسائل الإعلام إلى عقد اجتماعات بين قادة سعوديين وإسرائيليين في عام 2018 في واشنطن العاصمة ، بينما أشارت مصادر أخرى إلى شراء السعودية طائرات من دون طيار إسرائيلية عبر وسيط جنوب أفريقي[145].

وأفادت تقارير أن الشركات الإسرائيلية تساهم بصورة غير مباشرة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تدريب القوات المحلية وتقديم حلول عسكرية متقدمة تقنيًا. كما قدمت الصناعة العسكرية الإسرائيلية، بقيادة شركة ImageSat التابعة لشركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية، خدمات الأقمار الصناعية إلى الإمارات العربية المتحدة. وفازت شركة Aeronautics بعقد لتوريد طائرات من دون طيار إلى أبو ظبي. كما أَجرت شركة AGT

143- **القدس العربي**، 2014/3/17. متاح على الرابط:
https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D8%BA%D9%84-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A7/

144- "Weapons, Surveillance, Technologies: The Hidden Face of Israel-Gulf Ties", available at:
https://www.lorientlejour.com/article/1234740/weapons-surveillance-technologies-the-hidden-face-of-israel-gulf-ties.html

145- Ibid.

الإسرائيلية المسجلة في سويسرا ويملكها رجل الأعمال الإسرائيلي ماتي كوتشافي صفقة أخرى مع أبو ظبي بقيمة 800 مليون دولار، تضمنت بيع كاميرات المراقبة والأسوار الإلكترونية وأجهزة الاستشعار لمراقبة البنية التحتية الاستراتيجية وحقول النفط في دولة الإمارات[146]. أما السعودية فقد تعاونت بدورها مع الشركات الإسرائيلية، ولا سيّما في المجال الأمني، وعمل مقاولون إسرائيليون من الباطن في إنشاء الحاجز العالي التقنية الذي شيدته الشركة الأوروبية للدفاع الجوي والفضاء (EADS) منذ عام 2014 على امتداد الحدود السعودية - العراقية البالغ طولها نحو 815 كم. وفي عام 2018، أفيد أن شركة NOS الإسرائيلية زودت السعودة بالبرنامج الذي استخدم في عملية تعقب الصحافي جمال خاشقجي الذي قتل في داخل السفارة السعودية في تركيا. هذا فضلًا الاجتماعات الأمنية المتكررة التي تعقد بين كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين من كلتا الدولتين في عواصم وأماكن مختلفة[147].

وعلى مستوى التعاون الاستخباراتي الإسرائيلي - السعودي يعترف المتحدثون السعوديون غير الرسميين بوجودها التعاون الاستخباري بين الدولتين. ويقول مسؤول استخبارات غربي كبير سابق: "يوجد الآن تواصل جغرافي بين الإسرائيليين والسعوديين". وقد عقدت اجتماعات متكررة بين مسؤولين أمنيين إسرائيليين وآخرين سعوديين، منهم بندر بن سلطان وأنور عشقي. من هذه اللقاءات، اجتماع بندر بن سلطان عام 2013، رئيس الاستخبارات العامة السعودي آنذاك، بمدير الموساد تامير باردو في أحد فنادق لندن. ووصف أحد مسؤولي الاستخبارات السعودية التعاون بين الدولتين بأنه "لم يكن هناك مثل هذا التعاون النشط بين البلدين، من حيث التحليل والاستخبارات البشرية واعتراض إيران والحركات الموالية لها مثل حزب الله والحوثيين والحشد الشعبي العراقي"[148].

5.3.2. على مستوى التبادل التجاري

إضافة إلى المكاتب التجارية الإسرائيلية التي تم افتتاحها في مسقط والدوحة في التسعينيات، تحسنت العلاقات بين "إسرائيل" والإمارات بعد وفاة الشيخ زايد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، فنمت التجارة بين "إسرائيل" ودبي التي تضمنت شراكة مشروع بين شركة موانئ دبي العالمية (DP World) المملوكة من حكومة دبي وأكبر شركة شحن دولي إسرائيلية Zim. وهي

146- Yoel Guzansky, "Israel" and the Arab Gulf states: from tacit cooperation to reconciliation?" Israel Affairs, vol. 21, no. 1 (2015), pp. 131-147.

147- Black, Op., Cit.

148- "GIP Leads Pack in Cooperation with Israel", *Intelligence Online*, 12 October 2016. Available at https://www.intelligenceonline.com/government-intelligence_organizations/2016/10/12/gip-leads-pack-in-cooperation-with-israel,108185028-gra.

شراكة أثمرت في أوائل عام 2006 مكاسب جيوسياسية تمثّلت باستحواذ موانئ دبي العالمية على عقد لتشغيل عمليات الشحن في الموانئ الأميركية الرئيسية ما لبثت أن أحدثت عاصفة سياسية في الولايات المتحدة[149].

وتشير صحيفة **هآرتز** إلى علاقات تجارية وأمنية "عميقة" بين "إسرائيل" والإمارات منذ سنوات، تشمل زيارات مئات رجال الأعمال وتجار الأسلحة وخبراء الإنترنت الإسرائيليين للإمارات وهم يؤسسون مشاريع ويبرمون عقودًا بمليارات الدولارات في مختلف المجالات الأمنية والاستخبارية والسيبرانية. ويزور مسؤولون عسكريون وأمنيون الإمارات سواء بجوازات سفر إسرائيلية أو أجنبية.

تقدّر قيمة التجارة السنوية بين "إسرائيل" والإمارات منذ عام 2003 بنحو 500 مليون دولار، هذا إذا لم تحتسب البضائع الإسرائيلية التي تصل إلى الإمارات لكنها لا تحمل علامة تجارية إسرائيلية[150]. أما السعودية فقد تعاونت مع شركة إسرائيلية تُعنى بمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي بهدف تعقب خصومها في المنطقة وأنشطة المواطنين السعوديين المعارضين للنظام السعودي.

5.3.3. على مستوى العلاقات العامة:

أدت دولة الإمارات العربية المتحدة دورًا في زيادة التواصل بين الأفراد. وشاركت الفرق الإماراتية والبحرينية في سباق للدراجات الهوائية، الذي بدأت مراحله الافتتاحية في "إسرائيل" في أيار/ مايو 2018، كما شارك لاعب جودو إسرائيلي في مسابقة دولية عام 2017 في أبو ظبي، وقد سُمح للإسرائيليين المشاركين في بطولة جودو في أبو ظبي بالمنافسة تحت علمهم الوطني لأول مرة. حتى إن المسؤولين الإماراتيين سمحوا بعزف النشيد الوطني الإسرائيلي، وتم اصطحاب وزيرة الثقافة الإسرائيلية ميري ريغيف في جولة في مسجد الشيخ زايد الكبير151.

كل تلك التطوّرات التي كانت تشهدها العلاقات الخليجية – الإسرائيلية وصل في نهاية المطاف إلى إعلان التطبيع الشامل بين "إسرائيل" وبعض دول الخليج.

149- Kristian Coates Ulrichsen, “Israel” and the Arab Gulf States: Drivers and Directions of Change”, Center for Middle East, Rice University’s Baker Institute for Public Policy, September 2016, p 4.

150- Yoel Guzansky, ibid.

151- Black, Op. Cit.

سادسًا: العِبَر والخيارات

عقب حرب الخليج الثانية زار وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر في نيسان/أبريل 1991 سورية، التي شاركت في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة عام 1991 لضرب العراق وتحرير الكويت. وفي أثناء الزيارة حاول وزير الخارجية السوري التحدث إلى زائره الأميركي بلغة المنتصرين. فكان جواب بيكر قاطعًا في هذا المجال: أنتم لستم من المنتصرين؛ لقد أفقدتكم هذه الحرب عمقكم الاستراتيجي، فالعراق الذي هبَّ لإسنادكم في عام 1973 لم يعد يشكل خطرًا يذكر[152].

عشية تلك الأحداث كان الرئيس السوري حافظ الأسد يقرأ التحوّلات الدولية التي بشّرت بها تلك الحرب والتي ترافقت مع بداية تضعضع الاتحاد السوفياتي ومعسكره الاشتراكي سند سورية ومصدر تسلُّحها. فقد زار الرئيس السوري حافظ الأسد القاهرة في تموز/يوليو 1990، مبديًا استعداد سورية للانضمام إلى التسوية في الصراع العربي - الإسرائيلي بناء على قراري مجلس الأمن 242 و338. ثم جاء موقف سورية في حرب الخليج تعبيرًا عن تكيفها مع تلك التغيرات، وعن استعدادها لزعزعة الجدار القائم بين محوري "التطرف" و"الاعتدال" على الساحة العربية.

ثم جاءت عقب الحرب مبادرة "إعلان دمشق"، التي ضمت كل من سورية ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي الست، بتاريخ 5-1991/3/6، التي بحثت في إرسال قوات مصرية وسورية إلى السعودية ودول عربية أخرى في الخليج بعد حرب تحرير الكويت "لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج" في سياق "ضمان فاعلية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل"[153] التي كان يمكنها، لو قيضّ لها النجاح، أن تخلق جوًا من التعاون العربي يكرّس مرحلة ما بعد الثنائية المحورية التي حكمت النظام الرسمي العربي منذ قمة الخرطوم عام 1967 على الأقل، وعلى قاعدة "السلام العادل والشامل" للصراع العربي - الإسرائيلي الذي يحكم سياسة النظام الرسمي العربي والذي أبدت سورية استعدادها للانخراط في مسيرته عبر مدريد، وبخاصة بعدما يكون النظام العربي قد نفض عن كواهله تبعات وأعباء الاستقطاب الذي كان منخرطًا فيه في عصر النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية. غير أن انفراط عقد تلك المبادرة قبل أن تترجم عمليًا، كون الولايات المتحدة الأميركية لم يكن ممكنًا أن تقبل بقيام نظام أمني عربي في منطقة الخليج بعيد من إرادتها واستراتيجيتها، إذ هي لم تأتِ إلى الخليج لكي يكون أمنه

---

[152] - انظر: عبد الحميد حاج خضر، "لبنان الثاني من آب/أغسطس عام 1990 والثاني من أيلول/سبتمبر 2004،" مركز الشرق العربي، لندن.

[153] - نص إعلان دمشق الموقع في العاصمة السورية دمشق بتاريخ 1991/3/6.

وثرواته في يد غيرها، بمن فيهم العرب أنفسهم ومن ضمنهم العرب الموالون لها؛ ثم إن تضاؤل الآمال رويدًا رويدًا بوجود نية حقيقية، أو قدرة حقيقية، لدى الولايات المتحدة لحل أزمة الشرق الأوسط على قاعدة السلام "العادل" و"الشامل" المبني على قرارات الأمم المتحدة 242 و338، ثم انكشاف الأبعاد الحقيقية للهجمة الأميركية على المنطقة، واندفاع بعض الدول العربية إلى تبني الخيار الأميركي للنظام الأمني في منطقة الخليج على نحو يهدد الأمن الوطني لدول عربية أخرى، بعدما انكشف الأمن الوطني لدول الخليج نفسها، كل ذلك أعاد تضييق المساحة المشتركة التي كان يمكن أن يلتقي فيها كلا المحورين "المعتدل" و"المتطرف" على الساحة العربية، وبخاصة أيضًا بعدما تبيّن أن خيار "الاعتدال" وحده، وهذا ما أثبتته تجربة أوسلو على الأقل، لن يحقق سلامًا "عادلًا" و "شاملًا" للصراع العربي - الإسرائيلي، كما أنه لن يضمن الأمن الوطني لدول المنطقة. وقد جاءت الأحداث والتطوّرات التي شهدتها المنطقة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، أي منذ حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة، لتسقط الرهان على أن المزيد من التقرُّب من الأميركيين سوف يقدم حلولًا للمشكلات المتجذّرة في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي - الإسرائيلي، وليثبت أن دعامتي الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، المتمثّلتين بالسيطرة على النفط وبحفظ أمن "إسرائيل" وتعزيز مكانتها، هما وجهان لعملة واحدة لا يمكن الفكاك بينهما.

وإن دلت هذه الأحداث على شيء فهي تدل على أن أي ضربة توجهها الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى بلد عربي - أو إسلامي أو عالمثالثي - لن يكون فيها أي طرف عربي - أو إسلامي أو عالمثالثي - آخر منتصرًا، حتى ولو كان بلدًا مصنفًا في خانة "الأصدقاء" أو "الحلفاء" لدى الولايات المتحدة و "إسرائيل"، أو حتى لو كان مشاركًا في تلك الحرب إلى جانب أميركا أو "إسرائيل" بطريقة أو بأخرى. فأي تحالف تقوم به أميركا أو "إسرائيل" مع طرف عربي هو وسيلة لإضعاف أو لسحق طرف عربي آخر بغض النظر عمّن هو الطرف الحليف ومن هو الطرف الآخر. هنا تبدو مقولة دايفيد وارمزر معبرة بوضوح في هذا الإطار: "كيف يمكننا أن نهزم أحدهما هزيمة نكراء إذا لم نساعد الآخر على هزمه؟ وفي السياق نفسه، كيف يمكننا أن نتصرّف، سواءٌ نحو الجماعات الراديكالية والعلمانية والقومية العربية، أم نحو الجماعات الأصولية الإسلامية، من دون السماح لأحدهم الإفادة من هزيمة الآخر"[154].

مع العلم أن هذه الخلفية التي يعبّر وارمزر عنها لا تعبّر عن رأي فرد بقدر ما تعبِّر عن المصالح الإمبريالية للولايات المتحدة، إذ هي الخلفية نفسها التي عبّر عنها التقرير الرئاسي لمعهد

154 - Warmser, Tyranny's Ally: American Failure to Defeat Saddam Hussein, p. 72.

واشنطن آنذاك، الذي شدّد على ضرورة ضرب الإسلاميين "المتطرفين" بواسطة المسلمين أنفسهم، عبر بناء علاقات مع إسلاميين إصلاحيين سواء داخل الحكومات أو خارجها[155]. وهذا ما حدث فعلًا خلال الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة في السنوات التي تلت حرب تموز.

وإذا كان هناك من عِبَر يمكن استخلاصها من هذه الأحداث بهدف تحسين ظروف مواجهة تحديات المستقبل عربيًا، فهي العبر والدروس التالية:

1- زيف المحورية السنّية - الشيعية في المنطقة، فهذه المحورية لا تعبّر فعلًا عن طبيعة المشكلات والتناقضات والمخاطر التي تواجه المجتمع العربي-الإسلامي، بقدر ما هي حالة مصطنعة يتم تشجيعها وتضخيمها أميركيًا وإسرائيليًا وخليجيًا والنفخ في نارها من أجل ضرب قوى هذا المجتمع بعضها ببعض، وهو أمر إن استمر في التصاعد فعلًا فسوف يدمّر الجميع، لأنه أشبه بسلاح بيو-اجتماعي يعمل على إنتاج عملية تدمير ذاتي لخلايا المجتمع، من خلال إعادة استنساخ بعض الموروثات التاريخية الحاضرة في المخيال السياسي لدى المسلمين واستخدامها لتغييب التناقضات الفعلية في المجتمع وتغييب المخاطر الحقيقية التي تهدّده. صحيح أن هناك اختلافات فقهية بين السنّة والشيعة كما بين غيرهما من المذاهب والفرق الكلامية الإسلامية المختلفة، سنّية كانت أم شيعية أم غير ذلك، وهي اختلافات لا يمكن سوقها إلى المستويات السياسية والاجتماعية والأمنية، لأن هذه المستويات محكومة بمشكلات وتناقضات ومخاطر مغايرة تمامًا في طبيعتها لمقاربة الاختلاف الفقهي بين السنّة والشيعة. وانطلاقًا من أي مقاربة عقلانية وعلمية لواقع المجتمع العربي، يبدو واضحًا أن أبرز هذه المشكلات والتناقضات والمخاطر التي يواجهها هذا المجتمع تتمثّل بالفقر والأمية والبطالة والهجرة، والمرض والجوع، والفساد والهدر والتخلف الإداري، وبانهيار الطبقة الوسطى وباتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وبعدم تكافؤ الفرص، وباتساع الفجوة التقانية والعلمية بين العرب وبين الحضارات الأخرى، فضلًا عن مخاطر المشروع الصهيوني والهجمة الإمبريالية الأميركية على المنطقة، وهي كلها مخاطر ومشكلات لا يمكن عقلًا أو علمًا أن يدعي أنها تميّز بين سني وشيعي، فهل أن الفقر والجوع يميزان بين السنّي والشيعي؟ وهل أن "إسرائيل" والمصالح الإمبريالية في المنطقة تميز بين السنّي والشيعي؟ إنها فعلًا محورية مصطنعة، لا بد من عدم الولوج فيها والتركيز بدلًا من ذلك على مواجهة المشكلات والمخاطر الفعلية التي يواجهها المجتمع العربي، سواءٌ المشكلات والمخاطر الداخلية أو المخاطر الخارجية المتمثّلة أساسًا بالأطماع الإسرائيلية والأميركية في المنطقة.

---

155 - The Washington Institute for Near East Policy, Security, Reform and Peace: The Three Pillars of U.S. Strategy in the Middle East, pp. xl, 5.

2- وبالتالي زيف الكلام على الخطر الإيراني والصراع العربي - الفارسي في المنطقة، وهو كلام يهدف بالدرجة الأولى إلى دفن الصراع العربي - الإسرائيلي وشطب القضية الفلسطينية من خلال إخراج "إسرائيل" من خانة التهديد والعدو والمحتل في قاموس الثقافة السياسية العربية، وتحويل الأنظار إلى خطر جديد وعدو جديد مزعوم يتهدد العرب، وهو إيران. وهو كلام عملت وتعمل مراكز الدراسات ووسائل الإعلام الخليجية والإسرائيلية على ترويجه فعلًا، وبخاصة عقب حرب تموز. في حين أن أي مراجعة عقلانية أيضًا للخلافات العربية "الاعتدالية" مع إيران في عهد الثورة الإسلامية تحديدًا، تُظهر أن الصراع والتناقض في المنطقة هو صراع وتناقض بين محورين سياسيين منقسمين على قاعدة الموقف من الصراع العربي – الإسرائيلي والمصالح الإمبريالية الأميركية في المنطقة لا على قاعدة صراع قومي، عربي – فارسي، وأن العرب "المعتدلين" إنما كانوا يخوضون الحروب والخلافات مع إيران بالوكالة عن الآخرين. فالولايات المتحدة هي التي دفعت بالرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى الدخول في حرب تدميرية ضد إيران استنزفت القدرات البشرية والمالية والاقتصادية لكلا البلدين ودفعت بهما عشرات السنين إلى الوراء، وكانت بلدان الخليج العربي يومها تمول النظام العراقي في حربه تلك، التي قدرت تكاليفها بمئات مليارات الدولارات لدى الطرفين في حين قدرت الخسائر البشرية بنحو المليون قتيل[156]، والولايات المتحدة هي التي تسلح السعودية والإمارات في حربهما ضد اليمن وتزودهما بالمعلومات الأمنية وبإحداثيات المواقع العسكرية التي تُستهدف بالقصف في اليمن. وهذا ما ينطبق على جبهات أو أزمات أخرى في غير بلد عربي كسورية والعراق مثلًا.

من هنا يجب على الدول "الاعتدال" العربي، وعلى دول الخليج تحديدًا، إذا أرادت أن تقدم توصيفًا موضوعيًا وعقلانيًا لأزمتها مع إيران أن تنظر إلى هذه الأزمة انطلاقًا من حرب الخليج الأولى التي وفرت الحجة، إلى جانب حرب الخليج الثانية، أمام الأميركيين لملء الخليج بقواعدهم وقطعهم الحربية البرية والجوية والبحرية، ليس محبة بأهل الخليج بل لتعزيز سيطرتهم ومصالحهم أولًا وأخيرًا، الأمر الذي عرّض أمن إيران وأمن دول الخليج العربية والأمن العربي عمومًا في آن معًا للتهديد، وعرّض ثروات المنطقة للاستنزاف.

أما بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني، فإن المخاوف التي تثيرها بعض الدول العربية الخليجية وغير الخليجية تبدو غير مقنعة، ليس بالنسبة إلى إيران وحسب بل بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة من الشعب العربي، الذي لا يزال يرى أن السلاح النووي الإسرائيلي هو مصدر الخطر

---

[156] - جواد الحمد، دول مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الإسرائيلي 1970 - 2002 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 189-190 (نسخة الكترونية).

الأساسي على الأمن القومي العربي لا السلاح النووي الإيراني المزعزم. ثم إن أي تفاهم عربي-إيراني في الخليج، وهو أمر ليس بالصعب عقلانيًا، كان يمكنه بسهولة تحويل ترسانة الأسلحة الإيرانية المفترضة من عنصر تهديد نفسي إلى عنصر دعم لأمن دول الخليج العربية نفسها.

3- زيف، وبالتالي خطورة، تضخيم وتعميق الانقسام العربي على قاعدة "الاعتدال" و"التطرف". فقد أثبتت الأحداث منذ سبعينيات القرن الماضي واتفاقات كامب دايفيد حتى اليوم أن خيار "الاعتدال" غير قادر على تقديم أي حلول للأزمات الكبرى في المنطقة، وتحديدًا الصراع العربي – الإسرائيلي وتحرير الأراضي العربية المحتلّة من جانب "إسرائيل"، ولولا النتائج التي خرجت بها الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز 2006) لما كان ممكنًا أن نسمع وزير الدفاع الإسرائيلي يقول إن على "إسرائيل" "النزول" من الجولان مثلًا، لكي تحقق سلامًا شاملًا مع دمشق[157]. ومن المفارقات أن بعض أطراف "الاعتدال" العربي بقدر ما يبدو "متطرفًا" في "اعتداله" تجاه أميركا و "إسرائيل" يبدو متطرفًا أيضًا في تطرُّفه تجاه قوى الممانعة العربية، وهو أمر تتم ترجمته في السياسة الخارجية لبعض دول الخليج في مرحلة ما بعد حرب تموز، من خلال ما تشهده المنطقة من صراعات وحروب بالوكالة تخوضها أو تدعمها بعض دول الخليج العربية (أي دول "الاعتدال") ضد قوى المقاومة في غير بلد عربي، حتى ولو كان من خلال استخدام قوى تكفيرية متطرّفة في هذه الحروب، أو ما تشهده المنطقة من زحف خليجي للتطبيع المتطرِّف، أو الحار جدًا، مع "إسرائيل"، والدفع بدول عربية أخرى غير خليجية للسير في الطريق نفسه، من دون أي حرص لدى هذه الدول على الحفاظ ولو على الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

من هنا تبدو هذه الأطر المحورية الثلاثة التي يُقنَّى لها في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط هي بمنزلة حروب بالوكالة تصبّ جميعها في مجرى الحرب المفتوحة المتعدّدة الأدوات والمستويات التي تشنّها الولايات المتحدة ضد القوى الممانعة لمشروعها الشرق الأوسطي. غير أن الاستمرار في تغذية هذه الأطر المحورية المصطنعة من جانب الولايات المتحدة و "إسرائيل" والأنظمة الخليجية سوف يهدّد أمن معظم المجتمعات والكيانات العربية من داخلها، وبخاصة في منطقتي الجزيرة العربية وبلاد الشام اللتين تقوم مجتمعاتهما على تنوّع مذهبي أو ديني قابل للإنشطار.

هنا، يُطرح السؤال: هل كان اتخاذ المسار العربي هذا المنحى من الانقسام والتشظّي والتدمير الذاتي مسألة حتمية؟ ربما يكون الانقسام والاختلاف والتناقض مسألة طبيعية في السيرورة

---

[157] - الأخبار (بيروت)، 2007/1/9.

التاريخية للحضارات والشعوب والأمم، وبخاصة تلك الحضارات المتداخلة في المصالح والموقع الجيوسياسي مع حضارات وشعوب وأمم أخرى. لكن هذا لا يعني أن التشظّي والتدمير الذاتي للحضارات والأمم مسألة حتمية.

لذلك، كان هناك فرص متعدّدة أمام الدول العربية لكي لا تصل إلى المشهد الذي يهدد بمزيد من التشظّي والانقسام وتدمير الذات، منها إعادة التوافق عربيًا على تحديد المخاطر والأزمات الرئيسية التي تواجهها البلدان العربية، والاتفاق على حدٍّ أدنى من الرؤية المشتركة لحلّ هذه الأزمات، ومن ضمنها الصراع العربي - الإسرائيلي، وأمن الخليج طبعًا، كما أمن غيره من المناطق والأقاليم العربية، وذلك وفق رؤية مشتركة تلزم الدول العربية كافة الأخذ فيها بدلًا من أن يعمل كل بلد أو إقليم عربي على ضمان أمنه الذاتي وفق مقاربات تهدد أمن الأقاليم والبلدان العربية على نحو، إذا ما استمر، لن تكون هناك فرصة معه لإعادة ترميم النظام العربي.

أمام كل هذه التحديات والمخاطر التي تواجهها المنطقة، يقف العالم العربي أمام أكثر من خيار:

أ - إما الاستمرار في تغذية وتفعيل ديناميات التشظّي والتدمير الذاتي وفق المقاربات المذكورة أعلاه، وهو خيار لن يحقق أي بلد عربي فيه أي مكسب استراتيجي على المدى البعيد، بل على العكس، سيقدم هذا الخيار المزيد من الانقسام والتشظّي والتدمير الذاتي في النظام العربي، بمستوييه الرسمي والشعبي، وبالتالي المزيد من التهميش الذي سيلحق بالدور العربي، سواء في الدائرة الشرق الأوسطية أم في الدائرة الإسلامية، أم في دائرة النظام العالمي ككل. وبالفعل، أخذ العالم العربي يفقد مكانته كقلب للعالم الإسلامي، بسبب ديناميات التشظّي والتدمير الذاتي وبسبب تخلي معظم الحكومات العربية عن دورها في الدفاع عن القضية المركزية لدى العرب والمسلمين، أي القضية الفلسطينية، وبسبب عدم سعي الكثير من الحكومات العربية سعيًا جديًا لتنمية قدراتها الذاتية، الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية والعسكرية، مقابل هدرها الكثير من الإمكانيات وتفويتها الكثير من الفرص، فضلًا عن فقدان هذه الدول إرادتها السياسية وبالتالي استقلاليتها في السياسة الخارجية التي باتت خاضعة للإرادة الأميركية، الأمر الذي مهّد الطريق أمام دول إسلامية أخرى في المنطقة، وتحديدًا إيران وتركيا، اللتين أخذتا تحتلان مكانة محورية في الشرق الأوسط، ليس بسبب الدخول في المجال النووي في حالة إيران بل بسبب تسلمها راية المواجهة في وجه الهجمة الأميركية على المنطقة وراية تحرير فلسطين، فباتت المدافع الشرس عن القضية المركزية لدى العرب أكثر من العرب أنفسهم، وهنا يكمن أحد أوجه المواجهة الحقيقي بينها وبين الولايات المتحدة إلى جانب الوجه

الآخر المتمثّل بسعي الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة ونهب ثرواتها. حتى إن تركيا باتت تتقدم على العرب في الانخراط في قضايا المنطقة، الأمر الذي يظهر أن الدور المحوري في الدائرتين الشرق الأوسطية والإسلامية، سيكون لإيران وتركيا في المستقبل، إذا ما استمر العرب في انقسامهم الداخلي وفي تماهيهم مع السياسة الخارجية الأميركية حتى في ما يتعلّق بقضاياهم المركزية. وبالتالي، لن يكون هذا الخيار في مصلحة أي تكتل عربي جهوي، بما في ذلك تكتل مجلس التعاون الخليجي.

ب - وإما تجاوز هذه التناقضات باتجاه البحث عن المصالح الإقليمية الأوسع والأبعد مدى؛ ففي ظل عالم يتجه نحو انبثاق عصر التعدّدية القطبية لن يجد مجلس التعاون الخليجي بمفرده مكانة ذات شأن بين الأقطاب الرائدة الناشئة في العالم، سواء في الحجم الاقتصادي، أم في الحجم السكاني، أم في الوزن الحضاري، أم في القوة العسكرية، وخصوصًا أن نظام التعدّدية القطبية الناشئ هو ذات طابع قاري أو نصف قاري على الأقل (أميركا الشمالية، أميركا اللاتينية، أوروبا، أفريقيا، شرق وجنوب شرق آسيا) لن يكون للدول أو للتكتلات الإقليمية الصغيرة سيادة فيه بغض النظر عن أهميتها الجيوستراتيجية أو البتروستراتيجية. من هنا، إن قوة مجلس التعاون الخليجي أو الدول العربية الأخرى في القرن الحادي والعشرين لن تتحقق إلا عبر السعي لإنشاء قطب إقليمي، يمتلك من عناصر القوة، الاقتصادية والبشرية والعسكرية والجيوستراتيجية، ما تتيح له أن يفرض مكانته وسيادته في عالم ستحكمه التعدّدية القطبية القارية أو نصف القارية. والحد الأدنى من الشروط الموضوعية التي يُفترض توافرها لقيام قطب إقليمي كهذا هو وجود مصلحة اقتصادية، واستراتيجية بين أطراف القطب المنشود، فكيف إذا ما استند هذا القطب إلى روابط تاريخية وثقافية إلى جانب تلك الاقتصادية والاستراتيجية؟

من هنا يبدو أن المسار الطبيعي لإطلاق مشروع قطبي كهذا هو الانطلاق من الدائرة العربية، وتمتد باتجاه الدائرة الإسلامية، التي تمثّل ركيزتها الدول العربية وإيران وتركيا، وهي التي كانت وستظل تمثّل محور التنافس الدولي ومطامع بعض القوى الإمبراطورية، نظرًا إلى ما تختزنه من مصادر نفطية تزيد على 60 في المئة من الاحتياطي العالمي، وإلى ما تمثّله من موقع جيو-استراتيجي يجمع بين قارات ثلاث ويضم معابر وممار بحرية وبرية تمثّل عصبًا وممرات رئيسيًا للاقتصاد العالمي. لذا ستظل هذه المنطقة ساحة حروب واعتداءات ومشاريع سيطرة وتمزيق ما لم تمتلك الإرادة السياسية لتحمي مصالحها وتفرض نفسها قطبًا له مكانته في العالم بدلًا من أن تكون هوامش ملحقة بأقطاب أخرى أو تبقى ساحات مستباحة سيادتها وثرواتها وتتصارع في ما بينها وفق أجندات يدفعها الآخرون إلى الانزلاق إليها. أما الرهان لدى

بعض دول المنطقة، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، على إمكان استمرار بقائها تحت المظلة الأمنية للقوات الأميركية أو قوى حلف الأطلسي، فهو رهان غير صائب على المديين المتوسط والبعيد.

فالولايات المتحدة، أمام صعود قوى أخرى في العالم، وبخاصة الصين وروسيا، بل حتى بسبب صعود قوى إقليمية في المنطقة، مقابل فشل سياساتها فيها منذ غزو العراق عام 2003 مرورًا بحرب تموز 2006 وتداعياتهما اللاحقة، باتت في حال انكفاء فيها ولن تكون قادرة على توفير الحماية لحلفائها فيها. فضلًا عن أن الولايات المتحدة، بسبب استراتيجيتها ذات الدعامتين في المنطقة، اللتين سبق أن تحدثنا عنهما (دعامة المصالح النفطية وضمان أمن "إسرائيل" وتعزيز مكانتها في المنطقة) خلقت جوًا عامًا من الكراهية المتصاعدة في أوساط شعوب المنطقة تجاهها، وهي كراهية ترتكز على خلفية سياسية بالتأكيد لا على خلفية دينية - إسلامية كما يتم تصويرها في الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. وهذه الشعوب الرافضة لمشاريع الهيمنة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة، ابتكرت وسائل الدفاع عن نفسها، وبالتالي، دخلت في عملية تصادم مع الحضور الأميركي فيها، لا يبدو أنه سيتوقف أو سينكفئ إلا بإخراج القوات الأميركية من المنطقة، وهذا أمر راح يدركه الأميركيون أنفسهم ويتمنى الكثيرون منهم حصوله منذ تصاعد أعمال المقاومة ضد قوات الاحتلال الأميركي في العراق[158]. وعلى الرغم من استمرار الإدارة الأميركية الحالية في تفجير المزيد من الحروب والصراعات، سواء المباشرة أم بالوكالة، وفي الإفراط في استخدام القوة غير التقليدية، الناعمة منها والخشنة، من أجل فرض استراتيجيتها في المنطقة، فهي لن تستطيع أن تخلق استقرارًا يضمن لها حضورها الدائم في المنطقة، لأن هذه الدولة بطبيعتها غير قادرة على تغيير استراتيجيتها القائمة على السعي وراء موارد المنطقة وثرواتها من جهة، وعلى ضمان أمن "إسرائيل" وتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط من جهة أخرى. ومهما راهنت بعض الحكومات العربية "المعتدلة" على إمكان تعزيز مكانتها الجيوسياسية في المنطقة من خلال المزيد من التقارب مع الولايات المتحدة و "إسرائيل" فإن ذلك لن يدوم على المديين المتوسط والبعيد، وستضع هذه الحكومات نفسها في مواجهة مباشرة مع شعوب المنطقة وبخاصة الشعوب العربية التي لا تزال القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي يمثلان القضية المركزية لها، وتحديدًا الشعب

---

158 - حين أشار الرئيس الأميركي جورج بوش في خطاب حال الأمة في عام 2006 إلى سعي الولايات المتحدة للاستغناء تدريجيًا عن موارد الطاقة في الشرق الأوسط، ضجّت القاعة بالتصفيق غير الاعتيادي، وهذا أمر يحمل دلالة واضحة إلى أي حد يتوق الأميركيون إلى الخروج من مستنقع الشرق الأوسط. انظر تقرير حال الأمة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2006 الذي غطّته وسائل الإعلام المرئية. انظر:

"State of the Union Address by the President", United States Capitol, Washington, DC., available at:
http://www.whitehouse.gov/stateoftheunion/2006/print/index.html

الفلسطيني الذي بدأ يدرك أن خيار "الاعتدال" العربي وسياسات التطبيع مع "إسرائيل" التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول العربية والإسلامية بالتنسيق مع بعض دول الخليج العربية، وبخاصة السعودية والإمارات، ستقضي على حقوقه التاريخية في فلسطين، ولن يستطيع خيار "الاعتدال" هذا أن يقدم أي مكسب للقضية الفلسطينية لدى الدوائر الأميركية.

فالروابط الأميركية - الإسرائيلية لا يمكن اختزالها بمجرد مصالح سياسية واقتصادية آنية قابلة للتبدّل، بل هناك وحدانية بنيوية استراتيجية ووجودية تربط الدولتين ترتكز على وحدانية النشوء، أي أن فلسفة نشوء الدولتين هي نفسها بغض النظر عن اختلاف التجربتين في الزمان والمكان؛ وهي وحدانية تنطلق من أن كلًا من الدولتين قامت بناءً على المفهوم نفسه، هو أنها "أرض الكنعانيين" أو "أرض "إسرائيل" الجديدة"، وعلى فكرة ارتباط هذا القيام بإرادة إلهية، أما علميًا فهما قامتا أيضًا على القاعدة التطبيقية نفسها: التضحية بالآخر وإبادة شعب لإحلال شعب آخر مكانه[159]. هذا الرفض الشعبي الذي يواجه أميركا في المنطقة دفع الكثير من المحللين الاستراتيجيين الأميركيين إلى الحديث عن "فشل" الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، على حد تعبير بريجنسكي، الذي رأى أن الإدارة الأميركية فشلت في تحقيق أي من أهداف السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، بدءًا بعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مرورًا بشنّ الحرب على العراق، وبإنهاء قدرات حزب الله، وصولًا إلى عملية نشر الديمقراطية في المنطقة[160]؛ بل حتى الحديث عن انتهاء العصر الأميركي في الشرق الأوسط، على حد زعم ريتشارد هاس، الذي رأى أن العصر الأميركي في الشرق الأوسط، وهو العصر الرابع في تاريخ المنطقة الحديث (بعد العصر العثماني والعصر الفرنسي - البريطاني وعصر القومية العربية) قد انتهى، مشيرًا إلى أن مجموعة حقائق أوصلت هذا العصر إلى نهايته، منها حقائق بنيوية وأخرى ذات ابتداع ذاتي، كقرار الرئيس الأميركي جورج بوش غزو العراق عام 2003، وسقوط عملية "السلام" في الشرق الأوسط...[161].

---

[159] - حول نشوء دولة الولايات المتحدة الأميركية ننصح بقراءة الكتابين التاليين: منير العكش، أميركا والإبادات الجماعية (بيروت: رياض الريس للنشر، 2002)، وكارلهاينتس ديشنر، المولوخ: إله الشر – تاريخ الولايات المتحدة، ترجمه عن الألمانية محمد جديد (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2003).

[160] - "أخطاء "إسرائيل" وأميركا في لبنان"، في:

http://www2.swissinfo.Org/sar/Swissinfo.html?siteSect = 41& sid= 6326622

[161] - Richard N. Haas, *"The New Middle East"*, Foreign Affairs (November / December 2006).

خاتمة

انتهت حرب تموز 2006 إذًا بهزيمة عسكرية لـ "إسرائيل" وبفشل الأهداف السياسية الأميركية المرافقة لها؛ فقد أوقعت هذه الحرب خسائر بشرية ومادية عسكرية فادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي، فدُمرت أثناءها مئات الآليات العسكرية المدرعة الأكثر تطوّرا في الجيش الإسرائيلي، وقتل وأصيب مئات الجنود من نخبة القوات الإسرائيلية، وسقطت فيها عقيدة الجيش الإسرائيلي التي تقوم على خوض "إسرائيل" حروبًا قصيرة كاسحة محسومة النتيجة ويقتصر التدمير فيها على أراضي الطرف الآخر، في حين يظل العمق الإسرائيلي بمأمن من أي تهديد. كما فشلت تلك الحرب في نزع سلاح المقاومة، بل على العكس، اقتنت المقاومة بعد الحرب ترسانة عسكرية أكثر تطوّرا كمًا ونوعًا، وراكمت خبرات قتالية وضعتها في مصاف الجيوش النظامية. وأسست الحرب لمرحلة جديدة في المنطقة لم يعد الجيش الإسرائيلي معها جيشًا لا يُقهر، وبالتالي لم تعد "إسرائيل" قادرة بالضرورة على كسب أي حرب تخوضها. وهذا ما حصل على الأقل في سلسلة الحروب التي شنتها "إسرائيل" ضد غزة في السنوات الثلاث عشرة التي تلت حرب تموز. وبالتالي ردعت نتائج الحرب الولايات المتحدة الأميركية عن ضرب إيران وسورية كما كانت تخطط عقب غزو العراق. كما أن مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي مثّل أحد أبرز الأهداف الأميركية من تلك الحرب قد أسقط آنذاك، ولو إلى حين.

لكن تطوّرات شهدتها المنطقة بعد مرور سنوات على حرب تموز أعادت إلى واجهة الأحداث المشاريع الإسرائيلية والأميركية في المنطقة التي سبق لتلك الحرب أن أفشلتها، وبخاصة تطوّرات "الربيع العربي"، التي نجحت الولايات المتحدة من خلالها في تحقيق ما عجزت عن تحقيقه من مشاريع في تلك الحرب. **أولًا**، تلك المشاريع صعّدت حدة التحريض والتعبئة ضد محور المقاومة في الساحة العربية تحت عنوان التهديد الشيعي، بهدف استقطاب أوسع شرائح ممكنة من الرأي العام العربي ضد ذلك المحور. **ثانيًا**، مشروع تسعير الصراع العسكري ضد محور المقاومة عبر سلسلة حروب بالوكالة تخوضها أطراف عربية حكومية أو غير حكومية بدعم حكومي خليجي – أميركي - إسرائيلي داخل بلدان ذلك المحور، بدءًا بسورية مرورًا بالعراق وصولًا إلى اليمن. **ثالثًا**، مشروع دفع دول الخليج وغيرها من بعض الدول العربية إلى السير العلني في عملية التطبيع مع "إسرائيل". **رابعًا**، مشروع إعادة دفع الأحداث على الساحة اللبنانية باتجاه تصعيد التعبئة والتحريض ضد سلاح المقاومة والدعوة إلى حياد لبنان. **خامسًا**، تشديد الحصار الاقتصادي والتكنولوجي والتسليحي ضد بلدان محور المقاومة بدءًا من إيران مرورًا بسورية وغزة وصنعاء وصولًا إلى لبنان. **سادسًا**، تسريع خطوات الانقضاض على القضية الفلسطينية بهدف تصفيتها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المشاريع ليست وليدة السياسة التي تعتمدها الإدارة الأميركية تجاه المنطقة في عهد الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب، فهي نفسها المشاريع التي سبق أن تبنتها تلك الإدارة في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، والتي كانت حرب تموز 2006 تمثّل الحلقة المفصلية فيها، بحيث جاءت نتائج تلك الحرب لتعيق تحقيق هذه المشاريع. فكيف سيكون رد محور المقاومة على هذه التحديات في المرحلة المقبلة؟

الأعداد السابقة:

العدد	العنوان	التاريخ
العدد 1	خارطة النظم الانتخابية في العالم	2013
العدد 2	روسيا والانتفاضات العربية	تموز 2013
العدد 3	الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية	تشرين الثاني 2013
العدد 4	تحديات إدارة الثروة النفطية في لبنان	أيلول 2014
العدد 5	تطوّر كلفة المعيشة وخطوط الفقر في لبنان	تشرين الثاني 2014
العدد 6	التكامل الإقليمي وتفكيك التبعية	تموز 2015
العدد 7	اقتصاد المملكة المتحدة	كانون الثاني 2017
العدد 8	دور قطاع التعليم في مواكبة مراحل الصناعة البترولية في لبنان	آذار 2017
العدد 9	دونالد ترامب في البيت الأبيض الرؤى والاتجاهات المحتملة في القضايا الشرق أوسطية	نيسان 2017
العدد 10	قراءة في الأزمة السعودية القطرية	آب 2017
العدد 11	اتجاهات الأجور في لبنان والعوامل المؤثرة عليها	تشرين الثاني 2017
العدد 12	استراتيجية الأمن القومي لإدارة دونالد ترامب 2017	كانون الثاني 2018
العدد 13	الحرب وإعادة الإعمار في العالم العربي	حزيران 2018
العدد 14	الآثار البيئية للتلوّث بالنفط، الواقع وخطط الطوارئ والتشريعات المطلوبة في لبنان	كانون الثاني 2019
العدد 15	مشكلة السكن في ضوء تجارب دولية	أيار 2019
العدد 16	سياسة الانفتاح السعودية تجاه العراق، الدوافع والمرتكزات	حزيران 2019
العدد 17	أزمة الدين العام في لبنان وحلولها: مقاربة متعدّدة الأبعاد	أيلول 2019
العدد 18	الصراع في اليمن	تشرين الأول 2019
العدد 19	الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم	كانون الأول 2019
العدد 20	المواجهة الأميركية الصينية ومستقبل النظام المالي العالمي	شباط 2020
العدد 21	إعادة هيكلة الديون الخارجية "اليوروبوندز" اللبنانية، من منظور القوانين اللبنانية والأميركية	نيسان 2020
العدد 22	مواجهة العقوبات الأميركية مسارات قانونية جديدة	آب 2020
العدد 23	العلم والاقتصاد والمجتمع في زمن الجائحة مقاربة نقدية في تحليل الأزمة	تشرين الثاني 2020

in 2006 by the July war. Do the United States, Israel, and its Arab allies, particularly the Gulf States, seek to achieve what they failed to achieve in the July 2006 war? Militarily, the balance of power in the region does not match the American interests despite the American economic strangulation war on the resistance axis in the region, which has not achieved its goals yet. for that, what do the United States and its allies bet on achieving the new Middle East order?

This text explains the Lebanese, Gulf, and regional scene on the eve of the July war, during and after this war, as well as this explanation, proved the developments of the Lebanese, Gulf, and regional scene. In this case, will the reading of this text and the explanation of past scene (July war 2006) benefit in reading today's scene (2020), despite the transitions and changes that this era has been carried in the balance of power on the two sides of the conflict?

wars for "Israel"[6], to uproot Hezbollah, disarming this group, and ending the resistance in Lebanon within days. Also, Israel did not know the Arab regime's division towards this war to the limits that any Arab-Israeli wars had not known before, as well as, Arab division expressed something about the disintegration, collapse, and penetration that afflicted this regime and its inability to confront the challenges and dangers facing the Arab world, especially since the American occupation of Iraq.

This paper seeks to discuss the recent Israeli war on Lebanon, the way the Arab regimes dealt with this war, specifically the Gulf states, and the attitudes of these countries in the Arab-Israeli conflict in general. In this context, the paper will discuss, the causes of war, objectives, results, the most prominent pillars and approaches of the Arab Gulf states foreign policy towards that war, and thus towards the Arab-Israeli conflict in general. Finally, we will present the most prominent attitudes and roles that these countries have undertaken based on those approaches. Besides, the study will address the role of both the Lebanese government, the Lebanese authority, and the American administration in the war, given that these two roles strongly overlap with the Gulf role, specifically the Saudi role.

Years have passed since the July 2006 war to this day (2020), and events changed in this era through the same track which events go in that war, as well as many scenarios witnessed in that war have been repeated today, whether in the Lebanese arena, on the Gulf arena or in the wider regional arena: The upsurge of the attack on the resistance weapon in Lebanon, calling for the neutrality of Lebanon, suffocating the resistance axis in the region to overthrow it, accelerating the Arab normalization process, especially Gulf normalization, with Israel as a prelude to ending the Palestinian issue, and creating the new Middle East order that puts the region in the United States and Israel grip. Thus, this project was dropped

---

[6] A group of Israeli writers and strategic analysts, 33 Days of War on Lebanon: The Longest, Failed, and Costly War, translated by Ahmad Abu Hadba (Beirut: Institute for Palestinian Studies, the Arab House of Sciences - Publishers, 2006), the translator's introduction, p.11

This was not the first time that the Islamic Resistance in Lebanon resorted to implementing a military or security operation to relieve pressure on the Palestinian front, given the difficulty of the reality on the ground and the weakness of the Palestinian resistance logistical capabilities inside 1967 occupied part of Palestine, in Lebanon the situation is different for the Islamic Resistance, even though part of the Palestinian territories is bordered by two Arab countries, Jordan concerning the West Bank and Egypt with the Gaza Strip.

In these circumstances, the Palestinian resistance did not expect that the kidnapping of an Israeli soldier[3] to liberate thousands of Palestinian prisoners would be followed by a comprehensive destructive war on the Gaza Strip to end the Palestinian Authority features and topple the Hamas government, at the same time, Hezbollah leadership did not think that the implementation of the "Truthful Promise"[4] operation in southern Lebanon which resulted in capturing two Israeli soldiers, killing of three soldiers and wounding of 21 others[5], will be followed by a sixth Arab-Israeli war. This war was described as the longest, costly, and failed

---

[3] On June 25, 2006, Palestinian resistance factions carried out an operation on an Israeli site in southern Gaza under the name of "dispersed illusion", resulting in the capture of an Israeli soldier, killing two other soldiers and two martyrs of the attacking resistance fighters. Israel used this operation as an excuse to launch its war on the Strip under the pretext of liberating the Israeli soldier, in response is inconsistent with the nature of the declared goal, which shows that the actual dimensions of Israel operation on the Strip were not merely freeing a captured soldier.

[4] the name of the "truthful promise" on this process is inspired by the Lebanese and Arab popular pressures and appeals that were directed to the leader of the Islamic Resistance, Secretary-General of Hezbollah, Sayyid Hassan Nasrallah, to free the Lebanese and Arab prisoners in Israeli detentions and prisons, headed by the dean of prisoners The martyr Samir Kuntar, who was still in Israeli prisons at the time for more than 28 years.

Those people who were following the Lebanese and Arab press the day after the "truthful promise" process realize the extent the Lebanese and Arab political and popular forces of various ideological orientations were waiting for this process, as this operation represents the most feasible method for liberating prisoners and the best response to the Israeli aggression against the Palestinian people in the Gaza Strip. See in this regard: Diaries of the Israeli War on Lebanon 2006: The Dark Victory (Beirut: Arab Information Center; and Assafir, 2006), pp. 50-52.

[5] Al-Diyar (Beirut), 13/7/2004.

How can we defeat one of them badly, if we do not support the other to defeat him?

David Warmeriz

Introduction

On 12th of July 2006, a special unit of the Islamic Resistance Mujahideen in southern Lebanon launched a military operation on the northern borders of the occupied Palestinian territories in 1948 that aimed at kidnapping Israeli soldiers to move the exchange process of the Lebanese Palestinians prisoners, and Arabs ones, who are languishing in Israeli prisons and detention centers for years.

This operation came at a time when the Gaza Strip in Palestine entered the third week of the Israeli military "Summer Rains" campaign, which began with the systematic destruction of most of the infrastructure facilities in the Strip, including electricity, water stations, bridges, roads, buildings of some ministries, and even schools, kindergartens, playgrounds, hospitals, and residential homes. These acts coincided with a campaign of arrests by the Israeli occupation forces targeting Palestinian leaders in Gaza and the West Bank, which included more than one hundred Palestinian political figures in one day, including more than 9 ministers and 24 deputies from the Hamas movement in the Palestinian parliament, these acts aimed to topple the loyal Palestinian government that supports the Hamas movement[1] after the failure of all American and Israeli efforts to topple that government, through the political, economic, financial and living blockade policy that has been practiced against the Palestinian people since Hamas came to power in February 2006, and also through "democratic" legislative elections (with conservatism)[2] that brought the movement's candidates to parliament with a majority.

---

[1] The War of Breaking Will between the Resistance and the Zionist American Project: Palestine and Lebanon 2006 (Beirut: Arab Science House - Publishers, Islam Online. Net, 2006), pp. 15, 24, 30.

[2] Despite the fraudulent media and financial support for the election campaigns of some anti-Hamas parties in the elections, Hamas won those elections with the majority of the seats in the Palestinian Parliament.

Table of contents

Introduction 5

First: Approaches to analysis 7

Second: Background of the Conflict 10

Third: Preludes to the Israeli war on Lebanon 12

3.1 The settlement dilemma and the shift in the US game rules in Lebanon 13

3.2 Resolution 1559 17

3.3 Preparing for War: The American Role..... 22

Fourth: attitudes of the Gulf states towards the war 27

4.1 The Saudi attitude 28

4.2 Attitudes of other Gulf states.....29

4.3 Attitudes of the Hariri movement and 14th of March forces in Lebanon 30

4.4 Gulf attitude in the Arab League 35

4.5 The Israeli response to the Gulf and Arab attitudes 36

Fifth: Gulf performance after the war: The required role of the backward scene.....38

5.1 Amman's meeting 42

5.2 The Aqaba Agreement.....45

5.3 Intelligence, security and trade relations.....46

5.3.1 The security, intelligence, and military level 48

5.3.2 Commercial exchange level 50

5.3.3 Public relations level.....51

Sixth: Lessons and options.....52

Conclusion 61

Studies and Reports

The Gulf Policy in July 2006 War

and its Repercussions on the Region

November 2020

Studies and Reports

A periodic Series Adresses Current Challenges and Issues

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

– **Publisher:**
The Consultative Center for Studies and Documentation

– **Volume:** Twenty Four

– **Date of publication:**
November 2020
Rabi` Al-Thani 1442

- Size:
21*29cm

First Edition

All rights reserved to the center. Therefore, it is neither allowed to copy or to archive a part(s) of the study in whatever information or retrieving system, but in case of limited quoting with the aim of studying and scientific benefit while citing the reference is a must.

The Gulf Policy in July 2006 War

and its Repercussions on the Region

Fares Abi Saab